بطالة النساء في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير
دراسة في الخصائص والمحددات

د/ رشا السيد أحمد حمودة
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة المنصورة

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة إلقاء الضوء علي أهم المحددات المجتمعية المرتبطة ببطالة النساء في المجتمع المصري في الفترة الممتدة من ثورة ٢٥ يناير حتي نهاية عام ٢٠١٩، وقد طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات دارت في مجملها حول على عدد محدود من تلك المحددات تتبلور من خلال التساؤلات التالية: ما أهم خصائص المتعطلات عن العمل في مجتمع البحث؟، وما دور النظام التعليمي في تحديد مشكلة بطالة النساء في مجتمع البحث؟ ، وما دور سوق العمل في تحديد مشكلة بطالة النساء في مجتمع البحث؟ ، وما دور العوامل الاجتماعية– الثقافية في تشكيل بطالة النساء في مجتمع البحث؟

واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، كما استعانت باستمارة الاستبيان ، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من المتعطلين من النساء من مدينة المنصورة، وإحدى القرى التابعة لها ومركز السنبلاوين، وإحدى القرى التابعة له.

وقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها:

- أن هناك عشرة متغيرات ذات صلة بالنظام التعليمي في علاقته بمشكلة البطالة لدى أفراد عينة البحث أهمها كون التخصص العلمي غير مطلوب في سوق العمل، يليه المتغير الخاص بأن ما تعلمه أفراد العينة لم يفدهن كثيرًا في الحصول على فرصة عمل.
- أن هناك عددًا من المتغيرات المهمة في سياق الحديث عن العلاقة بين سوق العمل وبطالة المرأة في مجتمع البحث جاء في مقدمة تلك المتغيرات قلة فرص العمل في منطقة سكن أفراد عينة البحث، يليها المتغير الخاص بصعوبة الحصول على فرصة عمل حكومي.
- أن أهم الأسباب الاجتماعية– الثقافية لبطالة النساء هي تفضيل أصحاب العمل لتشغيل الذكور دون الإناث ، يليه في الترتيب الثاني السبب المتعلق بدور العادات في الحد من عمل المرأة ، يليه السبب المرتبط بشيوع الاعتقاد بأن المنزل هو المكان الطبيعي للمرأة .

مقدمة:

هل تبتعد الباحثة عن الحقيقة إذا قالت: إن البطالة هي الغول الذي يلتهم أي جهود للتنمية؟ تجيب عن هذا السؤال الكثير من الدراسات والتقارير ما بين محلية ودولية, فالبطالة ليست مجرد مشكلة ذات تكوين اقتصادي في الأساسي, بل هي مشكلة مجتمعية تتجلى خلالها كافة الأبعاد المجتمعية من اقتصاد وسياسة وثقافة، بل وثمة بعد سيكولوجي لا يمكن إغفاله عند الحديث عن مشكلة البطالة، ونظرًا لتعقيد هذا التركيب، فقد تمثل وفقًا لما أشارت إليه بتول الجبوري إحدى أعقد المشكلات التي تجابه الاقتصاديات الحديثة على وجه الخصوص.[١]

فلم يعد هناك ثمة مجالاً للتشكيك في القول بأن البطالة هي المفتاح الأساسي لفهم فشل السياسات التنموية, ووفقًا لما أشار إليه "رمزي زكي" فإن البطالة تحولت من كونها جزءًا من حركة الدورة الاقتصادية، لتصبح مشكلة هيكلية[٢]، فما بالنا والحال في البلدان النامية الفقيرة التي تعاني من مشكلات اقتصادية جمة، فالتقارير تشير إلى أن المنطقة العربية تسجل أعلى مستويات البطالة عالميا (٢٨٪)، لاسيما في ظل الارتفاع القياسي لمعدلات نمو القوة العاملة العربية, التي نمت بنحو ٣٪ سنويا خلال الفترة من سنة (٢٠٠٠): سنة (٢٠١٣) بما يعد واحدًا من أعلى معدلات نمو قوة العمل المسجلة على مستوى العالم.[٣]

ووفقا للتقارير والدراسات، فإن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين, انعكست وبشدة على مشكلة البطالة في مصر, وفي ظل تلك التحولات أصبحت البطالة _ووفقًا لوصف إحدى الدراسات_من أخطر التحديات التي تهدد الاقتصاد الوطني"[٤]، ووصفت تأثير التحولات الاقتصادية على النساء

---

[١] بتول مطر عبادي الجبوري (٢٠٠٨) البطالة في مصر. واقعها والآفاق المستقبلية لحلها, القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, دورية فصلية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد, المجلد ٩ العدد٤،العراق، ص ٢٤٥

[٢] رمزي زكي (١٩٩٨)، الاقتصادي السياسي للبطالة. تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصر, سلسلة عالم المعرفة, العدد ٢٢٦، الكويت, ص ١٠.

[٣] محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم (٢٠٠٨) بطالة الشباب في الدول العربية, صندوق النقد العربي, ص٤.

[٤] سميحة فوزي (٢٠٠٢)، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر, ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "التشغيل والبطالة في مصر" المركز المصري للدراسات الاقتصادية, ١٣-١٤ يناير، القاهرة, ص ١.

بالسلبية فقد كانت هناك فرص قليلة للمتقدمين الجدد للقطاع العام وكان هناك عدم تكافؤ في شغل الإناث للوظائف الحكومية.[١]، فهذا القطاع كان المشغل الأكبر والرئيس للنساء في المجتمع المصري منذ إنشائه بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، هذا فضلا عن الاتجاه المتسارع في تضمين الإناث في قوة العمل.[٢]

وإذا ما أضفنا إلى ما سبق, تلك التحولات التي تمر بها مصر خلال السنوات الماضية التي تلت وقوع ثورة ٢٥يناير, وبخاصة تلك التحولات الاقتصادية المرتبطة بتعويم الجنيه المصري, وما تلا ذلك من توتر الوضع الاقتصادي المتزامن مع غلاء المعيشة، وارتفاع أسعار الخدمات والرفع التدريجي للدعم الموجة لكثير من تلك الخدمات, إذا ما أخذنا ذلك بعين الاعتبار أمكن لنا تصور الحالة أو المستوى الذي وصلت إليه بطالة النساء في مصر، وهو الأمر الذي يجعل ثمة حاجة ماسة في الوقت الراهن لبحث مشكلة بطالة النساء في المجتمع المصري في ظل التحولات المجتمعية الأخيرة، أي تلك التي مرت بها مصر خلال الثماني سنوات الماضية بعد وقوع ثورة ٢٥ يناير.

على أن هذا الطرح من الاتساع الذي يجعل صعوبة أن تقوم الباحثة بتغطية تلك المشكلة, ومن ثم فإن الباحثة سوف تركز هنا على قضية واحدة أو زاوية واحدة وهي: المحددات المجتمعية لبطالة النساء في مصر.

أولاً- مبررات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من المبررات التي رأت الدراسة أن توضحها فيما يلي:

١- الإشارات والتوضيحات التي تظهرها التقارير والدراسات الدولية فيما يتعلق بتزايد حدة مشكلة البطالة في العالم، ومن بينها البطالة في مصر، فوفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية بلغ عدد

[١] جيزس ألكيزار وفرانسيسكوا بانزيكا وناتاليايويوفا (٢٠٠٩) النساء والعمل في مصر. دراسة حالة لقطاعي السياحة وتكنولوجيا المعلومات, ورقة عمل, مؤسسة التدريب الأوروبية, الطبعة العربية, الاتحاد الأوروبي, ص ٥.

[٢] راجي أسعد (٢٠٠٨)، مقاربة لفهم ظاهرة البطالة في العالم العربي, المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية" ، ١٧-١٨ مارس, ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومنظمة العمل العربية, القاهرة, ص ١.

العاطلين عن العمل في العالم عام ٢٠١٦ نحو ١٩٧,٧ مليون عاطل مقابل ١٩٧,١ مليون عاطل عام ٢٠١٥، بزيادة حوالي ستمائة ألف عاطل.[1]

٢- الزيادة الواضحة في أعداد المتعطلات عن العمل من النساء مقارنة بالذكور, حيث ارتفعت معدلات البطالة بين النساء من ١٤,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٣,٨٪ عام ١٩٩٥، ووصلت إلى ٢٢,٦٪ عام ٢٠٠١، مقارنة بـ٥,٦٪ للرجال[٢]، وبلغ متوسط معدلات البطالة عامي ٢٠١١-٢٠١٢ بين النساء ٢٢,٨٪ مقابل ٦,٦٪ للذكور مما يظهر حجم الفجوة بين النساء والذكور من حيث الوصول إلى فرص العمل في مصر[3]، ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧)، فقد بلغت معدل البطالة الإجمالي في مصر ١١,٨٪، ويرتفع هذا المعدل بين الإناث ليصل إلى ٢٣,١٪ مقابل ٨,٢٪ بين الذكور[4]، ارتفعت النسبة لتصل في الربع الأول من سنة ٢٠١٨ لتصل إلى ٢٣,٣٪ للإناث مقابل ١١,٣٪ للذكور.[٥]

٣- وطأة تأثير التحولات الاقتصادية الأخيرة على أفراد المجتمع، وبخاصة ما ارتبط منها بغلاء المعيشة وعدم زيادة المرتبات، أو عدم حدوث تحسن في الأجور، وهو الأمر الذي نجم عنه كما تؤكد الدراسات تزايد معدلات البطالة، وبخاصة بين النساء وسوء اختلال سياسات التشغيل.[6]

---

[1]) صندوق النقد العربي (٢٠١٧)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد, ص ١٠. متاح على الرابط:
http://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2017

[٢]) الأمم المتحدة (٢٠٠٤)، تقرير الأهداف التنموية للألفية. التقرير القطري الثاني, وزارة التخطيط, مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة, ص ٢٤.

[3]) إيمان وسيم عبد الوهاب حلمي (٢٠١٣)، بطالة المرأة وطرق تمكينها اقتصاديا, المجلس القومي للمرأة, القاهرة, ص ١٥.

[4]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧)، بحث القوى العاملة ٢٠١٧. متاح على الرابط:
/https://www.capmas.gov.eg

[٥]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨)، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، الربع الأول يناير/فبراير/ مارس ٢٠١٨، ص ٢٠. متاح على الرابط: /https://www.capmas.gov.eg

[6]) عادل شعبان(٢٠١٢) سياسات التشغيل من منظور النوع الاجتماعي: المرأة والتشغيل في القطاع الرسمي, مؤسسة المرأة الجديدة, ص١٠.

٤- توجه الدولة نحو تخفيض عدد العاملين في القطاع العام في خضم التكيف الهيكلي الذي دارت رحاه في الأعوام الأخيرة أضر بفرص عمل الإناث[١], وهو ما يعني مزيدًا من النساء العاطلات.

٥- رفع الدعم وتأثيره على التشغيل في بعض القطاعات التي من المعروف أنها تستوعب عددًا كبيرًا من النساء العاملات في قطاع الأعمال الهامشية.

٦- إن النتائج التي ستخلص لها تلك الدراسة ستكون مهمة بالنسبة لصانعي القرار، والمعنيون بسياسات التشغيل بوجه عام وتشغيل النساء على وجه الخصوص.

ثانيا- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تفضي القراءة المتأنية لمشكلة البطالة على وجه العموم سواء في الأدبيات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصاد السياسي, إلى أن مشكلة البطالة تتخذ مظاهر ومسببات، ومن ثم تجليات متباينة تختلف من بلد إلى آخر، بل وتختلف من فترة زمنية لأخرى داخل ذات المجتمع، وربما يعود ذلك إلى أن الأبعاد المجتمعية _خاصة في شقيها السياسي والاقتصادي_ المحيطة بالظاهرة والمسئولة عن تلك التجليات أو المسببات، ومن ثمَّ الآثار, تختلف من مجتمع لآخر وداخل ذات المجتمع من فترة زمنية لأخرى, نظرًا لأن تلك الأبعاد في تغير مستمر, وعلى كل المستويات.

والقارئ في الدراسات والتقرير المعنية بالبطالة يعثر على الكثير من القواسم المشتركة في تفسير تلك الدراسات والتقارير لأسباب البطالة، أو لوصف مكوناتها خلال فترة زمنية محددة, ومن بين نقاط الالتقاء المتكررة تلك التي تتعلق بالتعليم، وحالة سوق العمل من جهة وخصائص المتعطلين عن العمل _خاصة ما تعلق منها بالتدريب_ من جهة أخرى. وعليه جاءت فكرة الدراسة الراهنة التي ستبحث في موضوع المحددات المجتمعية لبطالة النساء في

[١] الأمم المتحدة, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا"(٢٠١٢)، السياسة الاجتماعية المتكاملة: أسواق العمل وسياسة سوق العمل في منطقة الإسكوا، التقرير الرابع، الطبعة العربية، ص ١٥. متاح على الرابط:
http://socialprotection-humanrights.org/wp-content/uploads/2015/09/E_ESCWA_SDD_11_3_a.pdf

المجتمع المصري، فمعدلات البطالة بين النساء غالبًا ما تكون أعلى منها بين الرجال كما أكد ذلك رمزي زكي.[١]

وعليه تطرح الباحثة مشكلة بحثها في سؤال عام مؤداه: ما أهم المحددات المجتمعية المرتبطة ببطالة النساء في المجتمع المصري في الفترة الممتدة من ثورة ٢٥ يناير حتي نهاية ٢٠١٩؟

ولكون موضوع المحددات من الاتساع الذي قد يضم مئات القضايا والموضوعات, فإن الباحثة سوف تركز هنا على عدد محدود من تلك المحددات تتبلور من خلال التساؤلات التالية:

١-ما أهم خصائص المتعطلات عن العمل في مجتمع البحث؟

٢- ما دور النظام التعليمي في تحديد مشكلة بطالة النساء في مجتمع البحث؟

٣- ما دور سوق العمل في تحديد مشكلة بطالة النساء في مجتمع البحث؟

٤- ما دور العوامل الاجتماعية- الثقافية في تشكيل بطالة النساء في مجتمع البحث؟

ثالثا- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف على النحو التالي:

١-تحديد ووصف خصائص المتعطلات عن العمل في مجتمع البحث.

٢- رصد دور النظام التعليمي في تحديد مشكلة بطالة النساء في مجتمع البحث.

٣- تحديد تأثير خصائص سوق العمل على بطالة النساء.

٤- التعرف على الأسباب الاجتماعية- الثقافية المشكِّلة لظاهرة بطالة النساء في مجتمع البحث.

[١]) رمزي زكي, مرجع سابق , ص ٢٢

رابعا- الإطار النظري للدراسة:

١- مفاهيم الدراسة:

أ. مفهوم البطالة:

يعد مفهوم البطالة واحدًا من أهم المفاهيم التي حظيت باهتمام الباحثين في مختلف فروع العلوم الإنسانية, ويعكس هذا الاهتمام خطورة القضية من ناحية، هذا فضلا عن تنوع المداخل البحثية التي تناولتها، ويتضح ذلك جليًّا من تعدد المداخل التعريفية التي حاولت أن تقدم إسهامًا في التعريف بالمصطلح.

قدم "رمزي زكي" إسهامًا بديعًا في تحديده لمفهوم البطالة في كتابة الاقتصاد السياسي للبطالة, فبعد أن أوضح أنه ليس كل من لا يعمل يعد عاطلا, وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يُعدُّ ضمن دائرة العاطلين, وأن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين.[١]

والحقيقة أن كم التعريفات الذي قُدِّمت في مفهوم البطالة من الكثرة التي يصعب التعرض لها جميعًا, ومن ثم فسوف تكتفي الباحثة هنا بعرض بعض الإسهامات التي قدمها الباحثون في التعريف بالمفهوم.

لقد عرَّف كل من "عبد الرحيم شيبي" و"محمد شكوري" البطالة بأنها "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخدامًا كاملاً, ومن ثمَّ يكون الناتج القومي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول اليه."[٢]

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين؛ الأول: يتضح في عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة المتاحة سواء في حالة البطالة السافرة أو البطالة الجزئية.

أما البعد الثاني، فيتمثل في حالة كون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها، بمعنى أنه لا يوجد استخدام أمثل للقوى العاملة .

---

[١]) رمزي زكي, الاقتصاد السياسي للبطالة, مرجع سابق ص ١٤-١٥

[٢]) عبد الرحيم شيبى, و محمد شكورى (٢٠٠٨)، سوق العمل وأثر السياسات الاقتصادية على معدلات البطالة, مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية, المجلد العاشر، العدد الثاني يوليو، ص ٢٨.

كما عرَّف "نبيل الزركوشي" البطالة بأنها "عدم الحصول على فرصة عمل أو وظيفة لكل قادر على العمل ومحتاج إليه".

كما أوضح أنه ليس كل من لا يعمل يعاني من البطالة، فقد يكون العاطل لا يبحث عن عمل على الرغم من قدرته عليه، لأن لديه إمكانيات مادية توفر له حياة جيدة، فلا يحتسب ذلك الشخص من ضمن فئة العاطلين، كما أن الطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل.[١]

في الوقت نفسه فقد عرَّف "عبد الرحمن باعشن" البطالة بأنها حالة ترك بعض الإمكانيات والموارد البشرية المتاحة داخل المجتمع دون استغلال ودون استثمار، مما قد يؤثر على التنمية الاقتصادية للدولة.[٢]

وعرف "محمد البنا" البطالة بأنها "الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب داخل سوق العمل خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة".[٣]

وقد أوضح "محمود كسناوي" أن البطالة بمفهومها العام هي تلك الظاهرة التي يكون فيها عدد طالبي العمل أكثر من عدد الوظائف الشاغرة، سواء داخل القطاع العام الحكومي أو القطاع الخاص.[٤]

ولا يستقيم عرض مفهوم البطالة دون التعرض لأنواعها, ويوضح "رمزي زكي" أن البطالة تتفاوت حسب النوع وذكر منها: البطالة الدورية والبطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية[٥]،

---

[١] نبيل إبراهيم الزركوشي(٢٠١٢)، البطالة والسياسات التربوية، مجلة الحوار المتمدين، العدد ٣٨٨٠، ص

[٢] عبد الرحمن باعشن(٢٠١٠)، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها على المملكة العربية السعودية, متاح على الرابط:
http://www.mcys.edu.sa/sites/ncys.ksu.edu.sa/files/emp15.pdt

[٣] محمد محمد البنا (٢٠١١)، البطالة بين السعوديين: الأنواع والأبعاد والحلول المقترحة، مجلة آفاق جديدة، العدد الأول، يناير، ص٩

[٤] محمود محمد عبد الله كسناوي (١٤٢٩ه)، تصور مقترح للحد من ظاهرة المتخلفين ومخالفي أنظمة الإقامة والعمل في المملكة العربية السعودية، كلية التربية- جامعة أم القرى، ص ١٣.

[٥] رمزي زكي, مرجع سابق ص ٢٢

ويضاف إلى هذه الأنماط الثلاثة من البطالة نمطين آخرين، وهما البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية والبطالة المقنعة, على النحو التالي:

أ-البطالة الاحتكاكية: Frictional Unemployment

هذا النوع من البطالة يحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني[١]. وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم[٢].

ب- البطالة الدورية: يطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي (مصطلح الدورة الاقتصادية) التي تتكون من مرحلتين: الرواج والتوسع ثم الهبوط والانكماش(parkin,125:2010).

ج-البطالة الهيكلية: Structure Unemployment

ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبًا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه[٣]، وعلى ذلك فإن البطالة الهيكلية هي بطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد[٤]. إذن البطالة الهيكلية تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها[٥]

---

١) جيمس جوارتيني وريجارد استروب (١٩٩٩)، الاقتصادي الكلي, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد, دار المريخ للنشر, الرياض, ص ٢٠٢.

٢) رمزي زكي, مرجع سابق , ص ٣٠

٣) جيمس جوارتيني وريجارد إستروب، مرجع سابق , ص ٢٠٢

٤) البشير عبد الكريم (٢٠٠٤)، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها, مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا, العدد الأول, ص ١٥٢.

٥) بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود(٢٠٠٣)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص ٣٩٣.

د-البطالة السافرة والبطالة المقنعة :Disguised Unemployment

يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة, أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد, دون جدوى, ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل [١]، أما البطالة المقنعة فهي تشير إلى أن هناك فئة من العاملين تبدو أنها تعمل ظاهريًا، ولكنها في الحقيقة لا تضيف شيئًا للإنتاج، فهذه الفئة يُطلق عليها بطالة مستترة أو مقنعة.[٢]

هـ-البطالة الإجبارية: وتعرف بالبطالة الاضطرارية :Obligatory Unemployment ويقصد بها عندما يُجبر أو يُضطر من يعمل أن يترك عمله لأي سبب رغم رغبة العامل وحبه لعمله بل ورضاه عن الأجر, وهذا ما نراه في حالة الإفلاس أو دخول تقنية حديثة آلية تقوم مقام البشر.[٣]

و-البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment

وهي بطالة إرادية وطوعية تحدث بسبب رغبة العامل أو الموظف في الإعراض عن العمل بإرادته رغم أنه قادر علي العمل, وتتوافر له فرص وظيفية كثيرة, برغم عدم وجود مصدر رزق يعتمد عليه في حياته. [٤]

ز- البطالة الدورية أو الموسمية

هذا النوع من البطالة ينشأ في الأصل نتيجة ركود قطاع العمال، وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل. كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية، ويفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما قد يؤدي إلى ظهور الفجوات

---

[١]) رمزي زكي, مرجع سابق , ص ٢٩.

[٢]) تركي محمد العطيان(٢٠١٠)، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، دراسة نظرية على المجتمع السعودي، كلية الملك فهد الأمنية- قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، ص ٣٦٥.

[3]) Samuelson, paul A. and Nordhaus, William D, (1998), Economics, 6th ed., Irwin McGraw-Hill,p.243.

[٤]) باري سيجل(١٩٩٠)، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهه نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ص٦١٥.

الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة. تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج[١].

ب. مفهوم المتعطل:

عرفت مصلحة الإحصاءات العامة بالمملكة العربية السعودية الشخص العاطل بأنه: "ذلك الفرد الذي يقدر من الناحية الجسمية على العمل، وفي الوقت نفسه يبحث عنه إلا أنه لا يجده، ويعد الفرد متعطلا عن العمل إذا كان عمره ١٥ سنة فأكثر, ويكون قادرًا على العمل وراغبًا فيه, ولديه استعداد للعمل خلال أسبوع الإسناد, فيبحث عن العمل بجدية تامة خلال فترة الأسابيع الماضية المنتهية بنهاية أسبوع الإسناد، ولم يجد عملا.[٢]

واعتبر المكتب الاقتصادي للسوق الأوربية المشتركة الشخص عاطلاً إذا:

أ-أتم تعليمه أو تدريبه، ولم يجد عملاً.

ب-انتهى عقد عمله، ولم يجد عملاً آخر.

ج-استغنى عن خدماته كانتهاء عقده، ولم يجد عملاً.

د-كان يعمل في عمله أو عمل أسرته ما لا يقل عن ١٤ ساعة في الأسبوع.[٣]

وقد وضع كل من بروبست وزملائه Probst محددات للشخص العاطل، وهي:

أ-أن يكون الشخص المتعطل قادرًا على أداء العمل والقيام به.

ب-أن يقوم الشخص المتعطل بالبحث عن فرص عمل.

ج-إذا تجاوزت فرصة العمل البحث عن العمل فترة زمنية معينة يعتبر هذا الشخص متعطلاً عن العمل.[٤]

---

١) بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص: ٣٨٠

٢) مصلحة الإحصاءات العامة (١٤٢٧ه), بحوث القوى العاملة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض متاح على الرابط التالي. www.planning.gov.sa .http://

٣) تركي محمد العطيان, مرجع سابق , ص ٣٦٧.

4) Probst, T. and Barling, J. and Kelloway, K. and Frone, M. (2005), Economic stressors injbarling, Handbook of work stress London, Sage Publication, Inc, London,p.259.

التعريف الإجرائي للمتعطل عن العمل في الدراسة الراهنة:

كافة النساء من أفراد مجتمع الدراسة ممن في سن العمل (١٨ سنة فأكثر) من مختلف المستويات التعليمية, منهن من يدخل سوق العمل لأول مرة, ومنهن من سبق له العمل وتركوه, وهناك مَنْ تبحثن عن عمل، وترغبن فيه عند مستوى الأجر السائد, خلال الفترة الزمنية التي تلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١, سواء كان هذا العمل حكومي أو خاص, في مشروع صغير أو متوسط أو كبير, ولم يتمكن من الحصول على هذا العمل.

٢- الدراسات السابقة:

الأدب السابق في موضوع البطالة من الكثرة التي تصور للبعض أن التعرض له مسألة غاية في السهولة, إلا أنه عند البدء بتلك المهمة, تتضح لنا أولى المعضلات المنهجية, وتتمثل في كثرة المداخل البحثية والتصنيفات التي يمكن أن يعتمدها الباحثون في تناولهم للدراسات السابقة في موضوع البطالة.

فعلى مستوى الموضوع هناك تصنيفات عديدة يمكن اعتمادها, ومن ثم يمكن تصنيف الدراسات السابقة حسب الموضوع إلى دراسات ركزت على مشكلة البطالة نفسها سواء من حيث الأسباب أو الآثار, ودراسات تناولت المحددات الفاعلة في تشكيلة الظاهرة مثل سوق العمل أو الأجور أو قوى العمل أو حالة الإنتاج, ثم هناك دراسات أخرى ركزت على آليات الحلول.

وإذا ما اعتمدنا على طبيعة هذا الأدب السابق محكًا للتصنيف سنجد أن هذا الأدب انقسم إلى دراسات ذات طابع نظري بحت, ودراسات أخرى ذات طابع ميداني إجرائي, ثم هناك دراسات جمعت بين الطابع النظري والميداني في عمل واحد.

وعلى مستوى وحدة التحليل يمكن تصنيف هذا الأدب إلى دراسات ركزت على المشكلة في مستواها المحلي، فعالجت البطالة في الواقع المصري, أو المستوى القطري، فعالجت البطالة في دول عربية بعينها, أو المستوى الدولي، فعالجت البطالة على مستوى الشرق الأوسط أو العالم أجمع.

وثمة تصنيف آخر يمكن من خلاله النظر إلى هذا الأدب, وهو التقسيم المنهجي, حيث يمكن تصنيف الدراسات السابقة وفقًا لمنهجيتها في تناول ظاهرة البطالة, وهنا نجد دراسات اعتمدت في منهجيتها في معالجة مشكلة البطالة على التحليل الوصفي, في حين اعتمدت دراسات أخرى على المسوح الميدانية أو دراسة الحالة أو قياس الاتجاهات.

وسوف تعتمد الباحثة على منهجية تجمع خلالها بين أكثر من طريقة في تناولها التحليلي لدراسات للبطالة, وسوف ترتكز تلك الطريقة على الجمع بين المدخل الموضوعي والمدخل المنهجي, حيث ستوفر تلك الطريقة مستويين من التحليل؛ الأفقي المقارن, والرأسي الذي يبرز بعض الخصوصيات لكل مدخل من المداخل السابق الإشارة إليها.

والهدف من التعرض للأدب السابق في موضوع البطالة مسألة في منتهى الأهمية بالنسبة للبحث الراهن, إذ إنها ستمكن الباحثة من تحقيق هدفين؛ الأول إن تلك الدراسات ستكون بمثابة الدليل الذي ستهتدي به في تناولها للعديد من قضاياها البحثية, وهي مسألة تتعلق بطبيعة العلم والمعرفة التراكمية, والثاني أن تلك العملية ستمكن الباحثة من تحديد موقع الدراسة الراهنة على خارطة الدراسات السابقة.

أ. الدراسات السابقة المعنية بحجم البطالة:

يعد هذا المدخل في دراسة مشكلة البطالة أحد المداخل البحثية التي تقل فيها الدراسات في العالم العربي, وهو أمر مرتبط بالصعوبات التي تواجهها مسألة قياس الحجم, وهي مسألة لا تقتصر على البلدان العربية، بل سبق وعرَّفتها البلدان المتقدمة التي نجحت بعد جهد ووقت طويل في تطوير أساليب مختلفة في تحديد حجم البطالة كما أشار كورد Card [١].

إلا أن تلك الصعوبات لم تحل دون اتجاه بعض الباحثين إلى العناية بمسألة حجم البطالة, وقد ركزت الدراسات التي تقع تحت مظلة هذا المدخل البحثي على مسألة حجم البطالة، وتطور هذا الحجم وعلاقته بعدد من المحددات الأخرى مثل النمو السكاني وقوى العمل والعمالة الوافدة، وما إلى غير ذلك من قضايا ذات صلة وثيقة بمشكلة البطالة.

[1]) Card ,David (2011).Ori***gins of the Unemployment Rate :The Lasting Legacy of Measurement without Theory***. UC Berkeley and NBER.

ومن تلك الدراسات العربية، تلك الدراسة التي قدمها بلقاسم العباس، والذي بحث فيها عن أثر الاتجاهات السكانية على قوة العمل في منطقة الخليج, وخلص من تحليله لتلك البيانات إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب لتصل إلى ٢٣٪ في السعودية, و٢٢٪ في عمان, و٢٠٪ في البحرين, و١٣,٤٪ في الكويت, و١٥,٦٪ في الإمارات.(١)

وقد أوضحت دراسة لطيفة أن ثمة أسباب متنوعة تدفع إلى الزيادة المضطردة في حجم البطالة منها: سوء التخطيط على المستوى القومي، وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة، وعدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل، والوتيرة المتسارعة لنمو قوة العمل العربية وانخفاض الطلب عليها عربيًا ودوليًا وكذا التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية على وضع العمالة العربية.(٢)

وقد أشارت منصف شرفي إلى أن الأجهزة المعنية بقياس البطالة في الدول العربية تفتقر إلى وجود آلية دقيقة لقياس وتحديد حجم البطالة، وهذا يؤدي إلى تضارب الأرقام الخاصة بها. كما أشارت أيضا إلى عدم اكتمال المعلومات المتعلقة، ومن الأمور المهمة التي أكدت عليها هذه الدراسة أيضا إلى أن الرصد المعمول به في قياس البطالة لا يعكس الواقع حيث معدلات البطالة الحقيقية أعلى بكثير من الأرقام المعلن عنها.(٣)

والتدقيق في منهجيات الدراسات السابقة التي عنيت ببحث حجم البطالة يلاحظ أن الباحثين عمدوا إلى ربط مسألة الحجم بعدد من المتغيرات الأخرى, فضلا عن أن مجهوداتهم البحثية توقفت عن حدود الوصف المعتمد على مجرد إعادة قراءة الإحصائيات الصادرة عن

---

١) بلقاسم العباس (٢٠١٢)، تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دول الخليج العربي, المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية, سوق العمل والتحولات الديموغرافية, مسقط, سلطنة عمان.

٢) الوافي، لطيفة بهلول (٢٠٠٧)، البطالـــة في الوطن العربي: أسباب وتحديات، جامعة تبســة، تونس.

٣ منصف شرفي (٢٠١١)، رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر, ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي "حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير, جامعة المسيلة, الجزائر, ١٥-١٦ نوفمبر.

مؤسسات الدول الرسمية, وهو الأمر الذي نجده متكررًا في دراسات كثيرة مثل دراسة (رشود الخريف)[١] ودراسة (معاوية حسين, ٢٠٠٨) [٢] ودراسة (محمد المريخي)[٣].

ب. الدراسات السابقة المعنية بأسباب البطالة:

الملاحظة المهمة التي أمكن للباحثة رصدها على هذه الدراسات هو وجود نوع من التشابه في المنهجية المستخدمة في غالبية الدراسات المعنية ببحث أسباب البطالة, حيث غلب الطابع الوصفي التحليلي, كما انطلقت جميع تلك الدراسات من قراءة للإحصائيات والبيانات والمؤشرات المرتبطة بعدد من المتغيرات ذات العلاقة بالبطالة مثل النمو السكاني وسوق العمل والأجور.

ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى نوعين أساسيين؛

الأول: تناول بشكل مباشر الأسباب الكامنة خلف مشكلة البطالة.

والثاني تعرض لتلك الأسباب من خلال ربطها بقضايا أخرى مثل سوق العمل- التعليم- التدريب ... إلخ.

ركزت دراسة "محمد عمر"[٤], ودراسة "صطوف حسين"[٥], على تحليل أسباب البطالة. فقد الدراسة ركزت الأولى على النمو السكاني السريع وتباطؤ معدلات الاستثمار, وتخلى الدولة عن مهمتها في توفير العمل.

بينما ركزت الدراسة الثانية على معدلات التراكم الاقتصادي الوطني, مما يعني أن البطالة بنيوية في أسبابها، وليست ظرفية وطارئة.

---

[١] الخريف، رشود بن محمد (١٤٢٥ه)، معدلات البطالة في المملكة: تباينها بين المناطق وتفاوتها بين الذكور والإناث، جريدة الرياض الاقتصادي، الاربعاء ٢٤ رجب ١٤٢٥ه، العدد ١٣٢٢٨.

[٢] معاوية أحمد حسين (٢٠٠٨)، الأثر الاقتصادي للبطالة (حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، دراسة مقدمة لورشة عمل "البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: نحو استراتيجية للحد من آثارها"، المنعقدة خلال الفترة من ٢١-٢٣ /١٠/ ٢٠٠٨، الدوحة، قطر.

[٣] محمد سعيد المريخي, (٢٠٠٨)، الإجراءات والمعالجات بشأن تخفيض معدلات البطالة في دولة قطر، دراسة مقدمة لورشة عمل "البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: نحو استراتيجية للحد من آثارها"، المنعقدة خلال الفترة من ٢١-٢٣ /١٠/ ٢٠٠٨ ، الدوحة، قطر.

[٤] محمد جميل عمر (٢٠١١)، البطالة في سورية, أسبابها وسبل معالجتها مع إشارة خاصة إلى التجربة المصرية في مكافحة البطالة, مجلة النهضة, المجلد الثاني عشر, العدد الثاني.

[٥] حسن صطفوف الشيخ (٢٠١٠١)، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة والعوامل المؤثرة فيها في سوريا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨ ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, المجلد ٣٢، العدد ١.

كما عمد "محمد سالم" إلى ربط البطالة في الحالة المصرية بمشكلة الكثافة السكانية, وخلص إلى أن الكثافة السكانية المضطردة كانت أحد أهم العوامل الكامنة خلف تفاقم مشكلة البطالة في العقود الأخيرة.[١]

ويعد سوق العمل واحدًا من أهم القضايا التي ركزت عليها بعض الدراسات السابقة في بحثها لأسباب البطالة, ومن الدراسات التي ركزت على سوق العمل دراسات كلٍّ من ابن جليل ,Ben Jelili [٢], ودراسة "رنسبورج وليتسولو" Rensburg & Letswalo [٣] ودراسة "زايري بلقاسم"[٤] ودراسة "هيا العثيمين"[٥], ودراسة"عبد اللطيف العبد اللطيف"[٦], ودراسة "منير العتيبي"[٧], نقطة الاتفاق الأساسية بين تلك الدراسات هو التزامها بمنهجية واحدة، وهي البحث الوصفي التحليلي, رغم اختلاف مستوى التحليل ونوعية القضايا التي طرحت في كل دراسة.

وقد انطلقت هذه الدراسات من فرضية مفادها أن عجز أسواق العمل على استيعاب الداخلين الجدد, ثم عدم التوافق بين سوق العمل والتعليم, من أهم الأسباب الكامنة خلف تفاقم مشكلة البطالة على المستوى العربي.

---

١) محمد عبد الله محمد سالم (٢٠٠٤). الكثافة السكانية وأثرها في تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع. دراسة تحليلية لدور المدن الجديدة في حلها, المؤتمر السنوي التاسع "إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين". كلية التجارة, جامعة عين شمس, ٤-٥ ديسمبر, جمهورية مصر العربية.

2) Ben Jelili, Riadh (2012). The ***Arab Region's Unemployment Problem Revisited***. The Arab Planning Institute. Kuwait.

3) **17-** Van Rensburg ,Gert & Letswalo ,Joyce (2010). ***The market in Saudi Arabia***. Sub-directorate: Europe, Russia and Middle East Department of Agriculture, Forestry and Fisheries.

٤) زايري بلقاسم (٢٠٠٩)، أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل, مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة, مجلد ٢٣, العدد ٢. ص ص ٣- ٤٢.

٥) هيا بنت صالح العثيمين (مارس ٢٠١١). اتجاهات التدريب في سوق العمل السعودي. دراسة تحليلية في ضوء المفهوم المعاصر للتدريب التحولي, مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس, المجلد الخامس, العدد الثاني.

٦) عبد اللطيف بن عبدالله العبداللطيف (٢٠٠٦). التوظيف في سوق العمل السعودي. الواقع , العقبات, الحلول. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي, بجامعة الأزهر, العدد التاسع والعشرون, مصر.

٧) انظر، منير مطني العتيبي, (٢٠١٠). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي, دراسات تحليلية. المجلة التربوية, المجلد الرابع والعشرون, العدد ٩٤, ص ٢٥١ -٢٨٨.

وإلي جانب الدراسات السابقة التي اعتمدت على منهج الوصف التحليلي في قراءتها لأسباب البطالة معتمدة على البيانات الخاصة بقوة العمل وخصائص التغير السكاني, هناك مجموعة أخرى من الدراسات ذات الطابع النظري في معالجتها لأسباب البطالة, منها دراسة "نورة البدور"[١], ودراسة "فاطمة الكبيسي"[٢]، من الأسباب المهمة التي ركزت عليها هاتان الدراستان ما يلي:

١_ القيم السلبية نحو بعض المهن, إقبال الشباب على الالتحاق بالتخصصات الجامعية غير المطلوبة, عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات الوظائف المتغيرة المتاحة. ٢

٢_ القصور في برامج إعداد الشباب وتدريبهم وتطوير إمكاناتهم للالتحاق بالمهن المناسبة.

وأخيرًا فقد أرجعت بعض الدراسات البطالة إلى أسباب تتعلق بفشل سياسات الدولة وقصور برامجها، ومن هذه الدراسات: دراسة "ديتريش"Dietrich[٣], ودراسة "قيوم" Qayyum [٤].

١- الدراسات المعنية بآثار البطالة:

من مراجعة الكثير من الدراسات المهتمة بموضوع الآثار الناجمة عن البطالة, أمكن تصنيف تلك الدراسات وفقًا لمدخل الاهتمام إلى دراسات اجتماعية ودراسات نفسية ودراسات اقتصادية.

تقع دراسات كل من "مهدي القصاص"[٥], ودراسة "سعيدي يحيى وآخرون"[٦]

---

١) نورة أحمد البدور (٢٠٠٨)، أسباب البطالة في الدول الخليجية. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة, فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية, نحو استراتيجية للحد من آثارها , الدوحة. ٢١-٢٣ أكتوبر, ص ٤٥ -٥٧

٢) فاطمة على الكبيسي(٢٠٠٨). البطالة لدى الشباب القطري: الأسباب والنتائج, فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية, نحو استراتيجية للحد من آثارها , الدوحة. ٢١-٢٣ أكتوبر. ص ص ٥٩ -٧٥.

3) Dietrich ,Hans (2012). ***Youth Unemployment in Europe Theoretical Considerations and Empirical Findings***. Friedrich Ebert .

4) Qayyum ,Waqqas (Winter 2007). ***Causes of Youth Unemployment in Pakistan***. The Pakistan Development Review.46 : 4 Part. pp. 611–621

٥) مهدي القصاص(٢٠١٢). المصاحبات الاجتماعية للبطالة. متاحة على الرابط التالي:

http://www.google.com.sa/url?sa=t&rct

٦) يحيى سعيد, بوقرة, رابح, وعلى, قرين(٢٠١٢). الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي. متاحة على الرابط التالي:

http://www.google.com.sa/url?sa

و(الجوهرة الزامل)[١], وبرفايز وزملائه Pervaiz, et all [٢], وبلاسكو وروشولم (Blasco and Rosholm,)[٣] ومورين وكوشار (Morin and Kochhar,)[٤], و(معاوية حسين),[٥]و(تركي العطيان)[٦],و(عبدالعزيز بن حسين)[٧] و(محمد العتيبي)[٨], تحت مظلة الدراسات التي ركزت على التداعيات الاجتماعية لمشكلة البطالة.

وقد تميزت دراسة الزامل والعتيبي ودراسة بلاسكو ورشلوم, ودراسة مورين وكوشار بكونها دراسات ميدانية حيث اعتمدت على مناهج الدراسات الحقلية, مثل المسح الاجتماعي ودراسة الحالة، وهي مناهج تُستخدم في الدراسات الوصيفة.

أما دراسة القصاص ودراسة برفاز وزملائه ودراسة بن حسين, ويحيى وآخرين, والعطيان, وباعشن ودراسة حسين, فهي دراسات وصفيه نظرية.

خلصت الزامل في دراستها الميدانية إلى عدد من النتائج من أهمها: أن الآثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة تمثلت في فقدان الشعور بالانتماء والانصراف إلى النميمة

---

١) الزامل, الجوهرة بنت فهد(٢٠١١). الآثار الاجتماعية لبطالة خريجات الجامعة وتصور مقترح لمواجهتها. منشورات جامعة الملك سعود.

2) Pervaiz ,Hina, M. S. , Saleem ,Zainab and Sajjad, Muhammad (2012). ***Relationship of unemployment with social unrest and psychological distress: An empirical study for juveniles***. African Journal of Business Management Vol. 6 (7), pp. 2557-2564.

3) Blasco, Sylvie and Rosholm, Michael (2011). ***The Impact of Active Labour Market Policy on Post-Unemployment Outcomes: Evidence form a Social Experiment in Denmark***. Aarhus University, Business and Social Sciences, Department of Economics and Business. Denmark.

4)**11-** Morin, Rich and Kochhar, Rakesh (2010***). The Impact of Long-term Unemployment Lost Income, Lost Friends—and Loss of Self-respect***. Pew Research Center. A Social & Demographic Trends Report.

٥) حسين, معاوية أحمد (٢٠٠٨)، الأثر الاقتصادي للبطالة (حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، دراسة مقدمة لورشة عمل "البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: نحو استراتيجية للحد من آثارها"، المنعقدة خلال الفترة من ٢١-٢٣ /١٠/ ٢٠٠٨، الدوحة، قطر.

٦) العطيان, تركي محمد (٢٠١٠)، البطالة وعلاقتها بالسلوك الاجرامي، مرجع سابق.

٧) بن حسين, عبدالعزيز بن محمد أحمد(١٤٢٨هـ). البطالة ودورها في إحداث الجريمة. مجلة عرين الأمن, كلية الملك فهد الأمنية.

٨) العتيبي, محمد فهد(٢٠٠٦). علاقة البطالة بالأمن الوطن السعودي. رؤية المختصين للمشكلة وأساليب علاجها. رسالة ماجستير(غير منشورة).جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. متاحة على الرابط التالي:
http://www.google.com.sa/url?sa=t&rct

لشغل وقت الفراغ, وسهولة التعرض للابتزاز والاستغلال، وأوضحت النتائج آثارًا ذات طابع جنائي تمثلت في كثرة جرائم السرقات على أيدي العاطلات.

أما دراسة "العتيبي" فقد خلصت إلى أن البطالة تعد أحد أخطر المشكلات ذات التهديد المباشر للأمن الوطني, نظرًا لأن المتعطلين هم الأكثر عرضة للوقوع في براثن الجريمة والانحراف, وتأتي في مقدمتها السرقات والاتجاه نحو إدمان المخدرات والاتجار فيها.

وأضحت دراسة "بلاسكو وروشولم" أن البطالة طويلة الأمد، وبخاصة بالنسبة للشباب المسئولين عن رعاية أسر, ينجم عنها ما يمكن أن نطلق عليه بالوصمة الاجتماعية السالبة, حيث يشعر هؤلاء الشباب بفقدانهم لمكانتهم الاجتماعية السابقة بوصفهم أفرادًا لديهم القدرة على تحمل مسئولياتهم الاجتماعية.

وأكدت دراسة "مورين وكوشار" أن البطالة طويلة الأمد ينجم عنها تغيير كلي في أسلوب حياة المتعطلين وطريقة تعاملهم, فمع التعطل طويل الأمد تتعرض العلاقات الأسرية للتوتر الشديد, ويزيد شعور المتعطل بالدونية, التي تنتهي بفقدان الثقة في النفس واحترام الذات.

أما الدراسات النظرية فقد اعتمدت في طرحها للآثار الاجتماعية للبطالة على القراءة التحليلية والاستقرائية للتقارير، والأدب السابق المعني بمشكلة البطالة, ومن ثم فقد جاءت تحليلاتها عامة تشمل حالة البطالة في الوطن العربي على اتساعه.

قدم "العطيان" في دراسته عرضًا مفصلاً للنظريات المفسرة للسلوك الإجرامي, ورغم أن موضوع دراسته، والهدف منها كما حدده هو التعرف على دور البطالة في تغذية السلوك الإجرامي, فإن الباحث أسهب كثيرًا في التركيز على المتغير التابع, وخصص جزءًا صغيرًا فقط من الدراسة للإشارة إلى علاقة البطالة بالسلوك الإجرامي في معرض حديثه عن دور العوامل الاقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي.

وركزت دراسة "برفيز" وزملائه ودراسة القصاص ودراسة يحيى وآخرين على المصاحبات الاجتماعية السلبية الناجمة عن البطالة, حيث أكدت دراسة برفيز وزملائه أن البطالة تعد عاملاً أساسيًا من عوامل الاضطرابات الاجتماعية, بينما أكدت دراسة القصاص أن البطالة تُحْدِث الكثير من التداعيات والأمراض الاجتماعية والظواهر غير الصحية, منها حدوث الاضطرابات بين المتعطلين عن العمل, وانتشار القيم السلبية والهابطة والانحرافات بأنواعها,

هذا في الوقت الذي أشار فيه يحيى وآخرين إلى أن المتعطلين عن العمل يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتتسم أوضاعهم الاجتماعية بالتخلف.

وربطت دراسة "ابن حسين" بين البطالة والجريمة, فالمتعطلون عن العمل وفقًا للدراسة الأولى أميل إلى ممارسة سلوكيات ذات طابع إجرامي, كما أكدت الدراسة الثانية أن ٣٩٪ من مرتكبي الجرائم من السعوديين هم من العاطلين عن العمل.

أما دراسة "باعشن" فقد أكدت أن البطالة تسفر عن تدنى جودة الحياة, ومستوى المعيشة والمستويات الصحية والتعليمية والترويحية وتؤدي إلى ضعف الانتماء وقلة الولاء والدخول في دائرة الاغتراب والتفكك الأسري والأخلاقي والطلاق والعنوسة.

وقدمت دراسة "حسين" تحليلاً نظريًا للآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في دول مجلس التعاون, وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج التي نجملها فيما يلي:

١_ خسارة المجتمع بسبب تعطل عدد من أفراده.

٢_ كلما طالت فترة البطالة أدى ذلك إلى نقص في مهارة وقدرة العامل على العمل والإنتاج.

٣_ ينجم عن البطالة ما يسمى بفجوة الناتج المحلى الإجمالي.

وتحت مظلة المدخل النفسي ناقشت دراسة (محمد البكر)[١], ودراسة (هزاع الهاجري)[٢] الآثار النفسية الناجمة عن البطالة, فأكدت دراسة البكر أن البطالة ينجم عنها حالة من حالات عدم التكيف الاجتماعي للمعطلين.

وخلصت دراسة الهاجري إلى أن البطالة تولد شعورًا بالاكتئاب يفضي إلى نزوع الشباب لتعاطي المواد المخدرة. كما تولد أيضًا شعورًا بالفراغ النفسي يقود إلى الانحراف بنوعيه السلوكي والفكري.

وإلى جانب الدراسات الحقلية والنظرية, ثمة تقارير اهتمت أيضًا برصد الآثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن مشكلة البطالة, منها تقرير (EU Organization for

[١]) البكر, محمد بن عبدالله (٢٠٠٧). البطالة والآثار النفسية دراسة ميدانية تحليلية. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب, المجلد ٢٦, العدد ٥١

[٢]) الهاجري, هزاع مبارك (٢٠٠٨). الآثار الأمنية للبطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حالة قطر, فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية, نحو استراتيجية للحد من آثارها , الدوحة. ٢١-٢٣ أكتوبر. ص ١٠٣-١٠٦.

Development,)[١], الذي أكد أن البطالة على المستوى المجتمعي تؤدي إلى مستويات أعلى من الفقر وعدم المساواة, وتزيد من حدة المشكلات الاجتماعية, وتتدني معها قدرة أفراد المجتمع في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.

أيضًا ناقش تقرير (United Nations Development Programme) [٢] الآثار الناجمة عن بطالة الشباب في إحدى المدن الكرواتية, فأكد التقرير أن البطالة _وبخاصة طويلة الأجل_ تعد أحد أهم أسباب التهميش والإقصاء المجتمعي للمتعطلين.

كما عرض تقرير (Thomas & Whittaker) [٣] للسلبيات الناجمة عن البطالة طويلة الأمد, وذلك من خلال مناقشته لأهم برامج مكافحة الفقر من خلال برنامج إعانة البطالة, وقد أشار التقرير إلى أن فقر القدرة يعد الأثر الأكثر حدة بالنسبة للذين يتعطلون عن العمل لفترات طويلة, وأكد تقرير (European Union Structural Funds) [٤] النتيجة ذاتها، حيث أوضح أن الإقصاء المجتمعي يعد أحد أهم الآثار الناجمة عن فقر القدرة لدى المتعطلين عن العمل, وأن النساء أكثر عرضة لهذا الإقصاء من الرجال, حيث تتاح للرجال فرصة التنقل للبحث عن العمل بدرجة تفوق النساء.

وإلى جانب الاهتمام بالآثار الاجتماعية والنفسية توجد دراسات أخرى ركزت على الآثار الاقتصادية الناجمة عن البطالة, وقد طرحت تلك الدراسات قضايا ذات طابع اقتصادي.

خلصت دراسة نيلسن وريسو (Nilsen and Reiso) [٥] في تحليلاتها أن البطالة قد أحدثت الكثير من الأضرار بسوق العمل في النرويج, فرغم ما يعرف عن هذه الدولة بكونها دولة رفاه, فإن تنامي أعداد المتعطلين عن العمل على المدى المتوسط, نتج عنه حدوث

1) EU Organization for Development(2010). the costs of unemployment. a TUC briefing to mark the European Year for Combating Poverty and Social Exclusion.

2) United Nations Development Program, Zagreb (2006). Poverty, Unemployment and Social Exclusion.

3) Gabe, Thomas & Whittaker, Julie M (2012). Antipoverty Effects of Unemployment Insurance. Congressional Research Service. www.crs.gov. 7-5700. R41777.

4) European Union Structural Funds ,National Program "Researches on Labour Market(2007). Causes and duration of unemployment and social exclusion. Agency of the University of Latvia ,,Institute of Philosophy and Sociology of the University of Latvia.

5) Nilsen, Oivind A. and Reiso, Katrine Holm (2011***). Scarring effects of unemployment***.NHH. INSTITUTT FOR SAMFUNNSØKONOMI Department of Economics .

الكثير من الخلل في سوق العمل, مما أدى إلى ضعف فعالية التدابير المتخذة من قبل الدولة لمعالجة هذه الآثار.

ركز تقرير (The ACEVO Commission on Youth Unemployment)[١] على الآثار الاقتصادية الناجمة عن تزايد معدلات البطالة في واحدة من أقوى الاقتصاديات الأوروبية (اقتصاد الجنية الاسترليني), أوضح التقرير أن البطالة تعد الآن من أكبر التحديات التي تواجه البلاد, ووصف التقرير البطالة على المستوى الاقتصادي بأنها قنبلة موقوته, فقد كلفت البطالة خزينة الدولة عام ٢٠١٢ أكثر من ٤٨ مليار جنية استرليني, وكلفت الدولة خسارة تقارب من ١٠٧ مليار جنية, وهي خسارة ناجمة عن انسحاب هؤلاء من قوى الإنتاج الوطنية.

٢- الدراسات السابقة في التدابير والحلول المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة:

اهتمت الدراسات التي اندرجت تحت هذا المحور بطرح مجموعة من التدابير والحلول، التي تستهدف علاج مشكلة البطالة. ومن الدراسات التي ركزت على حلول مشكلة البطالة دراسة (عبد اللطيف بلغرسة, ٢٠١٢) [٢], ودراسة الجوادي (El Gawady,2012)[٣],

[1]) The ACEVO Commission on Youth Unemployment (2012). Youth unemployment. the crisis we cannot afford. ACEVO.1 New Oxford Street. London

[٢]) بلغرسة, عبد اللطيف موسى(٢٠١٢). سوق العمل الخليجي بين تحديات البطالة المحلية وفرص التكامل الإقليمي, مطبوعات كلية إدارة الأعمال, جامعة الملك فيصل, السعودية.

[3]) El Gawady, Zeinab Mohamed (2012). ***Anti- Unemployment Policies in Non-Oil Countries in*** the Middle East and North Africa. Arab Academy for Science & Technology) ***Selected Countries***: Egypt, Jordon, Morocco and Tunisia.(

ودراسة (بسام العمري وآخرين, ٢٠٠٨[ب]) [١], ودراسة (نور الهيتي, ٢٠٠٨)[٢], ودراسة (هند الصبيح, ٢٠٠٨)[٣], ودراسة (رمضان الشراح, ٢٠٠٨).[٤]

ركزت دراسة "بلغرسة" على العمل لتحسين أوضاع الأسواق المحلية، بوصفها واحدة من أهم الآليات التي يمكن من خلالها معالجة هذه المشكلة, من خلال الإفادة من فرص التكامل على مستوى سوق العمل الإقليمية.

أما **دراسة "الجوادي"** فقد ركزت على بعض السياسات المرتبطة بتشجيع الاستثمار والتوسع في دعم المشروعات الصغيرة, والعمل على التوفيق بين مخرجات النظام التعليمي وحاجة سوق العمل.

بينما ركزت **دراسة "بسام العمري" وآخرين** على تجربة التعليم العالي في سلطنة عمان في علاقتها بسوق العمل, حيث أوضحت أن استراتيجية التعليم العالي في السلطنة تركز على تطوير البرامج الأكاديمية والتدريسية لمواكبة المتطلبات الوطنية والعالمية لسوق العمل, وهو أمر يتفق والرؤية المستقبلية المتعلقة بالموارد البشرية في السلطنة.

أما دراسة "نور الهيتي" فقد ركزت على الدور الذي تقوم به صناديق دعم المبادرات الذاتية للشباب في حل مشكلة البطالة في دول مجلس التعاوني الخليجي, وقد أكدت الباحثة على أهمية صناديق دعم المبادرات الذاتية للشباب في التصدي لمشكلة البطالة.

وركزت دراسة "هند الصبيح" على دور الإجراءات الحكومية المتمثلة في القوانين والتشريعات في التصدي لمشكلة البطالة في دولة الكويت, وقد أوضحت الدراسة أنه أمام

---

[١] العمري, بسام وآخرون(٢٠٠٨[ب]).دور التعليم العالي في الحد من البطالة, دراسة مقدمة لورشة عمل" البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. نحو استراتيجية للحد من آثارها, الدوحة.

[٢] الهيتي, نوره عبد الرحمن (٢٠٠٨). دور صناديق دعم المبادرات الذاتية للشباب في حل مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون. دراسة مقدمة لورشة عمل" البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. نحو استراتيجية للحد من آثارها, الدوحة. ٢١-٢٣ أكتوبر.

[٣] الصبيح, هند صبيح براك(٢٠٠٨). حالة البطالة وإجراءات مكافحتها في دولة الكويت دراسة مقدمة لورشة عمل" البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. نحو استراتيجية للحد من آثارها, الدوحة. ٢١-٢٣ أكتوبر.

[٤] الشراح, رمضان(٢٠٠٨).نحو دور أفضل للقطاع الخاص في معالجة البطالة وتوطين العمالة في دول الخليج. حالة الكويت. المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية, ١٧-١٨ مارس. جمهورية مصر العربية.

التزايد الملموس في أعداد المتعطلين عن العمل من المواطنين بدأت الدولة في اتخاذ عدد من الإجراءات جاء في مقدمتها القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل بالجهات غير الحكومية, وذلك بوصفها خطوة عملية لإصلاح الخلل في هيكل القوى العاملة، وإتاحة مزيد من الفرص للعمالة الوطنية بالجهات غير الحكومية, وقد أوضحت الدراسة أن تطبيق هذا القانون نجم عنه –بعد خمس سنوات– العديد من الإنجازات التي تصب في خانة مواجهة مشكلة البطالة.

موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة:

في ضوء العرض السابق للدراسات المعنية ببحث مشكلة البطالة، وأهم قضاياها يمكن للباحثة تحديد موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في ضوء الإطار العام الذي تتحرك فيه مشكلة الدراسة الراهنة، وأهم التساؤلات التي تثيرها, فموضوع دراستنا هنا يتعلق بتوصيف وتحليل خصائص ومحددات بطالة شريحة مهمة من شرائح المجتمع المصري، وهي شريحة النساء, وقد سبق للباحثة التطرق إلى الأسباب والمبررات التي تجعل من دراسة بطالة النساء أمرًا في منتهى الأهمية في الوقت الراهن, وعلى ذلك فإذا كانت الدراسات السابقة التي عرضت لها الباحثة قد بحثت في قضايا حجم البطالة وأسبابها والآثار الناجمة عنها، وأهم الحلول المقترحة لها, فإن الدراسة الراهنة ستبحث في خصائص المتعطلات عن العمل فضلاً عن المحددات المسئولة عن وقوعهن في دائرة البطالة, مما يجعل الدراسة الحالية تتقاطع في بعض اهتماماتها بما طرحته الدراسات السابقة من تساؤلات خاصة تلك التي تتعلق بأسباب البطالة.

٣– المرأة وقضايا العمل في المجتمع المصري " اطار مقترح لتفسير بطالة النساء"

إن محاولة فهم الأسباب والمحددات المجتمعية المرتبطة ببطالة المرأة وانخفاض مشاركتها في سوق العمل, أمر لن يتأتى دون البحث عن تلك المحددات في الواقع المجتمعي الذي تعيشه النساء في مصر, وهو واقع سيكون –من وجهة نظر الباحثة– له أكثر دلالة من أي

محاولة أخرى قُدِّمت لتفسير البطالة على المستوى التنظيري، سواء أكانت المحاولة من رحم علم الاجتماع أم علم الاقتصاد أم أي تخصص علمي آخر.

وفيما يلي تحاول الباحثة التعرض لأهم المحددات المجتمعية المسئولة عن مشكلة بطالة المرأة في المجتمع المصري.

أ_ العوامل الاجتماعية الثقافية:

من وجهة نظر الباحثة، فإن جانبًا كبيرًا من مشكلة بطالة المرأة في المجتمع المصري يعود إلى سبب مجتمعي مهم يتعلق بنظرة المجتمع لعمل المرأة, وهي نظرة ما زالت يسيطر عليها الطابع التقليدي, وتدعم وجهة النظر تلك العديد من الدراسات التي أكدت أن الانتقال إلى سوق العمل بالنسبة للنساء ما زال يتأثر بدرجات متفاوتة بالنموذج التقليدي للنوع، والذي يقضي بأنه يجب على المرأة أن تتواءم مع الدور المحوري في الأسرة، وأن الرجل هو المصدر الوحيد للسبل الاقتصادية[١]، حتى أن الكثير من الدراسات السسيولوجية عند التعرض لخصائص العينات التي طبقت عليها الجانب الميداني نجد أن ثمة توصيف للمرأة يأتي ضمن عرض الخصائص, وهو توصيفها بأنها تعمل "ربة منزل"، وهو توصيف يكرس فكرة أن العمل المناسب والطبيعي للمرأة هو البقاء في المنزل لخدمة الزوج والأبناء. وترى إيمان حلمي إلى أن تلك النظرة تعبر عن قلة الوعي بمدى أهمية المرأة في تحقيق التنمية على المستوى الأسري أو المجتمعي.[٢]

وتؤكد الدراسات أنه في ظل التوزيع غير المتناسب لمسئوليات الرعاية يكون دور المرأة في سوق العمل مهمشًا, حيث تتولى النساء معظم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتشمل تدابير المنزل (مثل إعداد وجبات الطعام والتنظيف وجلب المياه ورعاية الأطفال والمرضى والمسنين)، فلا يتسع للمرأة ما يتسع للرجل من وقت للقيام بأنشطة أخرى مثل العمل المدفوع الأجر والتعلم.[٣]

---

[١] جيزس ألكيزار وفرانسيسكوا بانزيكا وناتاليايويوفا (٢٠٠٩)، مرجع سابق، ١٥.

[٢] إيمان وسيم عبد الوهاب حلمي, مرجع سابق , ص ١٨.

[٣] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٥)، تقرير التنمية البشرية "التنمية في كل عمل"، الطبعة العربية, الولايات المتحدة الأمريكية, ص ١٢.

ومن أشد القيود الاجتماعية والثقافية مفهوم المهن المناسبة للمرأة, فعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في مهن غير مناسبة لها سواء من حيث المهارات التي تتطلبها أم من حيث الاختلاط بين الرجال والنساء, كما في قطاع الفنادق أو المصانع, يحد من مساهمة المرأة في الاقتصاد.[١]

وتشير التقارير إلى أنه يوجد في المنطقة العربية بأكملها أعلى معدل من الإقصاء بين القوى العاملة للشابات بين مناطق العالم, وعزى التقرير المشاركة النسائية المنخفضة في سوق العمل إلى الأعراف الاجتماعية المحافظة, وأكد أن المشاركة الأدنى للإناث يمثل هدرًا لموارد في غاية الضخامة, خصوصًا لذوات التعليم الجيد اللواتي يمثلن طاقة كامنة غير مستغلة في العالم العربي, ويؤكد التقرير أن معدلات البطالة للشابات العربية هي الأعلى في العالم، وضِعْف ما هي للشبان العرب تقريبا ٤٨٪ مقابل ٢٣٪.[٢]

وتؤكد الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة (٢٠٣٠) أن هناك شواهد عديدة تؤكد أن صعوبة الحصول على وظيفة، أو عدم وجود آليات وخدمات مساندة للمرأة العاملة, تؤدي إلى عزوفهن عن العمل, حيث تتحمل النساء والفتيات مسئولية رعاية الأطفال وكبار السن والمهام المنزلية اليومية مثل طهي الطعام والتنظيف وغسيل الملابس وجلب المياه وغيرها من الأعمال المنزلية الضرورية, على نحو غير متكافئ مع الرجل، ويترتب على ذلك إضعاف مشاركة النساء في سوق العمل، ويقلل من فرصهن في الحصول على وظائف جيدة.[٣]

---

١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإسكوا (٢٠١٦)، موجز السياسات الاجتماعية ٨" بطالة الشباب في المنطقة العربية. أسباب وحلول"، الطبعة العربية, بيروت, لبنان، ص ١٠. متاح على الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/ar/publications

٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٦)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦" الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير"، الطبعة العربية, المكتب الإقليمي للدول العربية, ص٦٨.

٣) المجلس القومي للمرأة (٢٠١٧)، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، الطبعة الأولى، ص ٣٠.

ونتيجة لتركيز الأسر على تعلم الفتاة مهارات الأعمال المنزلية بدلاً من مهارات سوق العمل, فإن النتيجة الطبيعية لذلك الوضع هو ضعف القدرات التنافسية للمرأة في سوق العمل.[١]

وتعد الموروثات الثقافية حول عمل المرأة وبخاصة في سياق المجتمعات التي تسودها ثقافة ذكورية تغلب عليها أعراف الهيمنة والتحكم، التي يمارسها الرجال أحد معوقات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي, فتشير الدراسات على سبيل المثال إلى أن ٨٢٪ من المصريين يرون أنه في حالة نقص فرص العمل تكون الأولوية للرجال في التشغيل, كما يري ٥٥٪ من المصريين أن المرأة لا تصلح لممارسة بعض الأعمال، ومن اللافت للنظر أن هذه الآراء لا تختلف كثيرًا بين الذكور والإناث.[٢]

ويصف الوضع السابق وضع المرأة بوجه عام، ليس فقط في المجتمع المصري، بل وفي المجتمعات العربية كافة, ويمثل ذلك الوضع تحديًّا حقيقيًّا لمشاركة المرأة الاقتصادية، ولعل أصعب ما يواجه قضية المرأة في عالمنا العربي استمرار التعامل مع هذه القضية باعتبارها حركة نسائية تدعو إلى التحرر، ومزيد من الحريات أكثر من كونها قضية لها منهجيات لتحقيق فكرة إدماج المرأة في التنمية الشاملة, وهو المدخل الذي يقود، ويؤجج الجدول حول الدين وعلاقات وأدوار الرجل والمرأة في الحياة العامة، وداخل الأسرة بدلاً من توجيه الجهد إلى إيجاد الآليات المؤسسية لتفعيل المساواة الحقيقية بالقطاع الاقتصادي، وعلى أرض الواقع العملي لصالح النمو والتنمية (...) إن تواجد المرأة في كل المواقع الوظيفية على تنوعها واختلاف مستوياتها يعبر عن تقدمية المجتمع في قبول دور المرأة المجتمعي على أن تحسين أوضاع المرأة في سوق العمل خاص كان أم حكومي يحتاج إلى اصلاح الهياكل الوظيفية من خلال إيجاد منظومة من آليات ومعايير الشفافية وتكافؤ الفرص لإتاحة الفرص للجميع دون ترك مساحات من التقدير الشخصي على أساس الجنس أو النوع, ناهيك عن

[١] أميرة الحداد (٢٠٠٩)، ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي والتمييز ضدها في الأجر, ورقة سياسات, ص٣.
[٢] مسح التحولات الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي, مركز بصيرة, ٢٠١٤

فرص المرأة في الحصول على التدريب الوظيفي والمهني في داخل العمل أو توفير فرص التدريب للمرأة عند عودتها للعمل بعد انقطاع نتيجة لقيامها بأعباء الأسرة.[١]

أ. التعليم وبطالة النساء:

يعد متغير التعليم أحد أهم الأسباب المرتبطة بمشكلة بطالة النساء في المجتمع المصري, ومن ثم فهو أحد المعوقات الأساسية التي تحول دون حصول المرأة على عمل, فتحليل قوى العمل حسب مستويات التعليم جدير بأن نعيره اهتمامًا خاصًا إذ إنه يعكس حقائق مختلفة تخص التأقلم ما بين عروض العمل وطلباته[٢]، وتؤكد التقارير الدولية على أن عمل النساء يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحصيل العلمي, فالبطالة في جميع البلدان الواقعة شمال البحر المتوسط تنخفض مع ارتفاع التحليل العلمي للرجال والنساء على حد السواء.[٣]

وعلى الرغم من اتجاه معدلات تعليم المرأة للارتفاع، فإن مصر تقع في مركز متأخر في متغير التحصيل التعليمي للمرأة الخاص بالمؤشر العالمي للفجوة ما بين الجنسين, حيث جاءت مصر في المركز ١٣٢ من اجمالي ١٤٤ دولة[٤]، وتعكس تلك المرتبة الوضع التعليمي المتدني للمرأة في المجتمع المصري.

ويتمظهر الوضع المتدني لتعليم المرأة في مصر عبر أربعة مؤشرات أساسية؛ أولها يرتبط بمشكلة الأمية, حيث ترتفع معدلات الأمية بين النساء في مصر لتصل إلى ٣٠,٨٪ للإناث مقابل ٢١,١٪ للذكور وفقًا لبيانات تعداد ٢٠١٧.[٥] وهو ما يؤثر على قدرة هؤلاء النسوة في

---

١) جامعة الدول العربية, الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي، أدارة المرأة (٢٠٠٩)، التحديات التي تواجه مساهمة المرأة في التنمية الشاملة, ورقة مقدمة في ورشة عمل "تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية"، دمشق, ٦- ٨ ٢٠٠٩، سوريا, ص ٧.

٢) سمير العيطة (٢٠٠٨)، التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطية والشراكة الأورو متوسطية, ترجمة سامي بغدادي, المنتدى النقابي الأورو متوسطي، دراسة ضمن مشروع التعاون النقابي الإقليمي الأورو متوسطي, مؤسسة سلام وتضامن سيرافين ألباغا, اللجنة النقابية العمالية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي, مدريد، إسبانيا , ص ٢٦.

٣) لجنة وضع المرأة (٢٠١٠)، تمكين المرأة اقتصاديًا في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الطبعة العربية, ص١.

4) World Economic Forum (2016), the Global Gender Gap Report, p.11. online: http://www3.weforum.org/docs/GGGR[.....]Global_Gender_Gap_Report_2016.pdf

٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٨)، بيان بمناسبة اليوم العالمي للسكان، القاهرة, ص ٣. متاح على الرابط التالي: https://www.capmas.gov.eg/

الدخول لسوق العمل, وقد أكدت الدراسات السابقة تلك العلاقة التي تربط بين بطالة النساء، وبين متغير التعليم, فقد كشفت دراسة لماهر الضبع عن أن إقصاء المرأة عن التعليم يعد أحد أهم الأسباب المسئولة عن تعطلها عن العمل وفقدانها القدرة على الدخول إلى سوق العمل في المجتمع المصري.[١]

ويتمثل المؤشر الثاني في تدني معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي, وهو ما زال كما تؤكد الدراسات أقل من الاستيعاب الكامل، وهو ما يصبُّ في النهاية في زيادة أعداد الأميات, أضف إلى ذلك مشكلة التسرب من التعليم، والتي قد تصل إلى ٢,٢٪ في التعليم الأساسي لمن هن في سن من ٦ إلى ١٨ سنة[٢]، فإذا ما أخذنا في الاعتبار نسبة المتسربات من التعليم خلال تلك الفترة أمكن لنا تصور الوضع التعليمي العام للمرأة في المجتمع المصري, فتسرب الفتيات من التعليم يقلل من كافة الفرص المستقبلية لهن[٣] ومن بينها فرصة الحصول على عمل.

ويتمثل المؤشر الثالث بنمطية تعليم المرأة في مصر (مشكلة التخصص)، حيث يتبين من تحليل توزيع الإناث في مراحل التعليم المتوسط أو الجامعي أن هناك تركز في مجالات دراسية بعينها, ففي التعليم المتوسط تتركز أكثر من ٥٠٪ من الإناث في التعليم التجاري مقابل ٢٥٪ من الذكور, وفي التعليم الجامعي تتركز ٧٥٪ من الإناث في الكليات النظرية, مما يكرس حالة من النمطية تؤدي بدورها إلى التركيز في مهن بعينها، كما أن هذا التكدس في مجال تعليمي بعينه يؤثر على إمكانية استيعاب سوق العمل لهذه الأعداد.[٤]

أما المؤشر الرابع فخاص بجودة نظام التعليم في حد ذاته, فما زال التعليم في مصر يعاني من عدم الجودة، وهو أمر ينعكس بشدة على المنتج البشري، ومدى ملائمة هذا المنتج لحاجات السوق, وقد أشار تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨) أن مصر

---

[١] ماهر عبد العال الضبع (٢٠١٢)، الإقصاء التعليمي وفقر القدرة لدى النساء. دراسة ميدانية مقارنة, المجلة العربية لعلم الاجتماع, مركز البحوث والدراسات الاجتماعية, جامعة القاهرة, العدد التاسع, ص ٢٣٩-٢٩٣.

[٢] سمية أحمد علي عبد المولى (٢٠٠٩) تدعيم التعليم كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر, ورقة عمل مقدمة لبرنامج "المرأة والعمل" مركز الدراسات الاجتماعية, الجامعة الأمريكية بالقاهرة, ص ٣.

[٣] طاهر محمد الهادي وهبة الشحات دحروج (٢٠١٧)، تسرب الفتيات من التعليم, أزمة أمة والطريق إلى المستقبل, المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية, العدد ٦، ص ١٥٠.

[٤] إيمان وسيم عبد الوهاب حلمي, مرجع سابق , ص ١٩.

سجلت ترتيب متأخر للغاية (١١٥ من أصل ١٣٨ دولة) بواقع ٣,٩٠ درجة في متغير جودة التعليم متأخرة عن دول مثل إسرائيل التي احتلت الترتيب ١٦ بواقع ٥,٣١ درجة[١]، وهو أمر يضعف بوجه عام مخرجات النظام التعليمي بوجه عام، مما قد يؤثر سلبًا على سوق العمل، ويجعله غير قادر على استيعاب أعداد الخريجين، ومن بينهم الفتيات.

فضلا عن ذلك فإن التوسع المفرض في التعليم العالي في معظم البلدان العربية –ومن بينها مصر– تم دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات سوق العمل أثرًا سلبيًّا على نوعية المخرجات في نظام التعليم العالي، الذي استمر على حاله، بالرغم من التحولات المتعددة والعميقة التي حدثت وتحدث في محيطه، وهو الأمر الذي ترتب عليه أن نسبة كبيرة من الخريجين باتت تشكو من البطالة, وفي الوقت نفسه يجد أصحاب الأعمال صعوبات كبيرة في الاستجابة لاحتياجات مؤسساتهم من العمالة الماهرة.[٢]

ويشير تقرير تقييم النوع الاجتماعي الصادر عن البنك الدولي (٢٠١٤) أن هناك تقدمًا ملحوظًا في مؤشرات التعليم العالي، حيث تم إغلاق الفجوة بين الجنسين في التعليم, حيث تم تسجيل ٩٦ فتاة مقابل ١٠٠ صبي في المدارس الابتدائية في عام ٢٠١٠، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بالفجوة عام ١٩٨٠ حيث تم تسجيل ٦٦ فتاة مقابل ١٠٠ صبي, ويؤكد التقرير أن برامج محو أمية الشابات من ١٥ إلى ٢٤ سنة قد أثبتت جدواها حيث ارتفعت من ٥٤٪ في المتوسط بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٤ إلى ٨٢٪ ما بين ٢٠٠٥ إلى ٢١٠، ولكنها تظل أقل من نسبة الذكور التي وصلت إلى ٨٨٪، وعلى الرغم من كل ذلك، فلا تزال النساء أكثر احتمالاً بعدم التحاقها بالمدارس مقارنة بالذكور, وتزداد الفجوة في المناطق الريفية، فنسبة الفتيات اللائي لم يحصلن على التعليم يصل إلى ٢٨,٢٪ مقارنة بـ١٤,٩٪ من الذكور.[٣]

---

[1]) World Economic Forum (2018) The Global Competitiveness Report 2017–2018, p.ix. online: https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018

[٢]) منظمة العمل العربية (٢٠١٤) التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية.آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية, الجيزة, جمهورية مصر العربية, ص ٥٨.

[3]) World Bank (2014), Country Gender Analysis-Egypt ,p.21. online: http://econowin.org/wp-content/uploads/2016/04/Egypt_Gender_Analysis_GIZ.pdf

ويمثل عدم التوافق بين نتائج التعليم ومتطلبات سوق العمل أحد أهم العراقيل المرتبطة ببطالة النساء في المنطقة العربية، ومنها المجتمع المصري, فالوافدون إلى سوق العمل هم على مستوى من التعليم والإنتاجية وقابلية التوظيف أعلى من مستوى العاملين قبلهم, غير أن الشباب، ولاسيما الشابات يزددن تعرضًا للبطالة أو للأنماط غير المستقرة في العمل, كلما ارتفع مستوى تحصيلهن التعليمي.

هذه الحالة هي من تداعيات السياسات الإنمائية ذات الطبيعة المجزأة في البلدان العربية, فسياسات وبرامج التعليم والتشغيل والسياسات والبرامج الاقتصادية تفتقر إلى الترابط والتكامل سعيا إلى تحقيق الأهداف نفسها, وفي المحصلة تنتج سياسات التعليم أعدادًا كبيرة من الخريجين بمهارات لا تلبي احتياجات سوق العمل في الحاضر والمستقبل.[١]

[١]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإسكوا (٢٠١٦)، مراجع سابق، ص ٩.

ب. موقف سوق العمل:

قدرت دراسة صادرة عام ٢٠١٠ أن للمرأة نصيبًا أكبر بكثير من بين الوافدين الجدد إلى قوة العمل, وأشارت إلى أن تلك النسبة وصلت في مصر إلى ٢٢,١٪، مشيرة إلى أن الأجيال الصاعدة من الفتيات أصبحت تقتحمن سوق الشغل بأكثر قوة من سالفتها, وعلى الرغم من ذلك تظل نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل متدنية مقارنة بدول عربية أخرى, مما دفع التقرير إلى القول بوجود نقص في مساهمة النساء في سوق الشغل.[١]

ويشير تقرير تقييم الفجوة بين النوعين الصادر عن البنك الدولي (٢٠١٤) عن أنه على الرغم من أن عدد النساء اللائي يشغلن وظائف أصبحن الآن أكثر من أي وقت مضى, وتراجعت أرقام البطالة بين الإناث إلى حد ما فإن المرأة المصرية، لا تزال تمثل تمثيلاً ناقصًا إلى حد كبير في القوى العاملة, ويسترسل التقرير في توضيح حالة مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل حيث يوضح أنه على الرغم من ارتفاع معدلات مشاركة المرأة من ١٨,٤٨٪ إلى ٢٤٪ خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤ وصولاً إلى ٢٥٪ عام ٢٠١٣ مقارنة بـ٧٨٪ للذكور, على الرغم من ذلك، فإن مصر لديها واحدة من أدني نسبة لمشاركة النساء في قوى العمل.[٢]

وكشف التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالم عن أن وضع مصر منخفض في المؤشرات كافة، والتي اعتمد عليها التقرير فيما يتعلق بوضع النساء بوجه عام، ومن ضمنها وقعها في سوق العمل, حيث حدد التقرير عددًا من المؤشرات الخاصة بمشاركة المرأة الاقتصادية والالتحاق بالتعليم والتمكين السياسي، ويضع التقرير بشكل سنوي ترتيبًا لمشاركة الدول من منظور الفجوة النوعية, ويكشف التقرير في نسخته (٢٠١٧) عن الترتيب المتدني لمصر، ففي مجال المشاركة الاقتصادية وفرص العمل حصلت مصر على ترتيب ١٣٥, وفي التعليم جاءت ترتيبها عند ١٠٤، وفي الصحة ٩٩ وفي التمكين السياسي ١١٩ من أصل ١٤٤ دولة.[٣]

---

١) سمير العيطة, مرجع سابق, ص ٢٣

2) World Bank (2014), Country Gender Analysis-Egypt ,opcit,p,22.

3) World Economic Forum (2017) The Global Gender Gap Report2017,p.11. online: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2017.pdf

وفي ضوء تلك المؤشرات يمكن القول بتعرض النساء في سوق العمل المصري للكثير من التحديات, حيث يعاني سوق العمل من الكثير من المشكلات الهيكلة المتراكمة، وهو الأمر الذي ينعكس في حجم الصعوبات التي تواجهها النساء، وبخاصة الفئات الأكثر تعليميا للانخراط في سوق العمل وعدم قدرة القطاع الخاص الرسمي على خلق فرص عمل كافية، وعلى الرغم من الجهود التي حققتها مصر في مجال تقليص الفجوة بين النوعين في مجال التعليم فإن كثيرًا من النساء تواجهن صعوبات كبيرة أمام عملها خارج المنزل، وبخاصة في القطاع الخاص, وقد حدد تقرير المنتدى الاقتصادي (٢٠١٧) ترتيب مصر العالمي من حيث المكوِّن الخاص بفرص المرأة الاقتصادية في المرتبة ١٣٤ من أصل ١٤٤ دولة[١]، وهو ما يعكس الوضع المتدني لمشاركة النساء في مصر في سوق العمل.

وتُرجع الكثير من الدراسات الفجوة الواقعة في سوق العمل المصري إلى التحديات الكثيرة التي تواجهها المرأة داخل سوق العمل نفسه, وتسفر تلك التحديات عن مشاركة غير متناسبة للمرأة في عدد من الوظائف والمهن مما يؤدي إلى تداعيات من قبيل انخفاض الأجور، وتركز العمالة النسائية في قطاعات بعينها, وتؤكد تلك الدراسات أنه إذا واجهت النساء فجوات كبيرة في الأجور بين النوعين في القطاع الخاص، وتعويضًا مناسبًا في القطاع الحكومي، فليس غريبًا أنها تفضل العمل في القطاع الحكومي، وترغب في الحصول عليه، وهو ما يؤدي بدوره إلى وجود فجوات واسعة بين النوعين في البطالة.[٢]

و تُجمل دراسة هبة نصار أوضاع النساء في سوق العمل المصري حيث تشير إلى أنه "تنحصر النساء في عدد محدود من المهن التي تقع في درجات منخفضة، وأحيانا مرتفعة على السلم الوظيفي, فأكثر من ثلث النساء العاملات يشتغلن في القطاع الزراعي والثلث الأخير في المهن مثل الطب والهندسة والإدارة والوظائف الفنية, بينما يوجد ١١,٣٪ فقط منهن في قطاع الانتاج والمبيعات، ويتماشى ذلك مع الأوضاع التعليمية للنساء، ويشير توزيع النساء العاملات حسب نوع النشاط الاقتصادي إلى أن أكثر من النصف يشتغلن في قطاع الخدمات بمعناه الواسع، يليه القطاع الزراعي, بينما يأتي القطاع الزراعي في المقدمة

[1]) World Economic Forum (2017) opcit.p,12.

[٢]) عادل شعبان, مرجع سابق , ص ١٤

بالنسبة للرجال، ويليه قطاع الخدمات, ويتضاءل نصيب النساء في قطاع التصنيع, برغم تركز النساء في بعض الصناعات على وجه الخصوص، ويعبر ذلك عن ظاهرة تأنيث بعض الصناعات في مصر, كما يحد في صناعات الملابس والكيماويات على سبيل المثال. وتتضح الفجوة النوعية في العمالة داخل القطاع الزراعي حيث يسيطر الرجال وتخضع النساء للقيود الاجتماعية والثقافية التي تعطيهن مكانة متدنية, سواء في الأجور أو ظروف العمل, حيث تعمل النساء كل الوقت بصور مختلفة, دون حصولهن على عائد مادي معادل لعملهن في هذا القطاع, وهناك ظاهرة تأنيث القطاع الحكومي حيث زادت نسبة النساء في هذا القطاع بشكل كبير مقارنة بنسبة الرجال, وتتركز النساء داخل القطاع الحكومي في المهن الكتابية والسكرتارية والتي أُشْبعت بالفعل.[١]

وفيما يتعلق بعمل المرأة من المنظور القطاعي (حكومي/ خاص) فإن التقارير تشير إلى أن القطاع العام كان سنة ١٩٩٠/١٩٩١ يوفر ٣٤٪ من مناصب العمل (النظامية وغير النظامية) وهو ما يعني أن القطاع العمومي الإنتاجي كان يمثل ما يقارب ٨٪ من فرص العمل, وقد تسببت الإصلاحات الاقتصادية، وكذلك الخصخصة في تراجع هذه النسبة إلى ٣١٪ سنة ١٩٩/٢٠٠٠،[٢] ولا شك أن هذا التراجع له أبرز الأثر في عمل المرأة, حيث إن القطاع العام كان المشغل الأكبر للنساء في المجتمع المصري، ومن ثم فإن البيع التدريجي لهذا القطاع كان له تأثير عميق على عمالة المرأة بوجه عام.

وضم القطاع الخاص في (٢٠١٣) نسبة ٦٦,٥٪ من مجمل عدد العاملات في مصر, ولكن الخطورة تتمثل في أن ٦٢٪ من هذه النسبة تعمل في القطاع الخاص غير الرسمي، أي القطاع الخاص العامل خارج الإطار القانوني أو المؤسسي, القطاع غير الرسمي الذي لا يقدم للمرأة الحقوق المكفولة لها في قوانين العمل المختلفة بدءا من الأجر والإجازات وساعات العمل إلى الحقوق التأمينية المتعارف عليها.[٣]

---

[١]) هبة أحمد نصار (٢٠١٦) واقع المشاركة الاقتصادية الموجهة للمرأة في جمهورية مصر العربية, منظمة المرأة العربية, القاهرة, ص ١.

[٢]) سمير العيطة, مرجع سابق , ص ٣٢-٣٣.

[٣]) دار الخدمات النقابية والعمالية (٢٠١٣) المرأة العاملة المصرية ما بين ثورتين. خلفية عامة, ص٥. متاحة على الرابط التالي: http://www.ctuws.com

فإذا ما أخذنا في الاعتبار حالة القطاع الخاص في مصر وموقفه من عمل المرأة تبين لنا بوضوح الإطار المجتمعي الحاكم لعمل المرأة، وتعطلها عن العمل, وقد كشفت الدراسات عن أن المرأة المصرية تواجه الكثير من المعوقات في القطاع الخاص, ففي مسح أجراه البنك الدولي عام ٢٠٠٨ لاستطلاع آراء المديرين وأصحاب المشروعات عن أسباب تفضيل عدم توظيف المرأة, تبين أن مدراء المشاريع يجدون أن الزواج والأمومة هم السبب الأول في عدم كفاءة عمل المرأة بنسبة ٢٠,٥٪، ثم يأتي الالتزام بالعمل بنسبة ١٨٪. كما وجدوا أن ١٤٪ من المديرين يرون أن المرأة غير قادرة على القيام بالأعمال الشاقة.[١]

وتشير هبه نصار إلى أن ظروف العمل في القطاع الخاص الرسمي (كمواعيد العمل والاجازات) قد لا تكون ملائمة لبعض أوضاع المرأة الخاصة نتيجة لمسئوليتها تجاه أسرتها, وبالتالي يمكن القول بأن النسبة المرتفعة من العمالة النسائية في القطاع الخاص بالنسبة إلى إجمالي قوة العمل النسائية تعد نتيجة لزيادة انخراط النساء في القطاع الخاص غير الرسمي, فبالنسبة للنساء غير المتعلمات يعتبر القطاع غير الرسمي هو المجال المناسب لهن, وهو ما يعتبر مناسبا أيضًا حتي لبعض النساء المتعلمات بوصفه وسيلة لزيادة دخولهن في أوقات غير منتظمة تناسب ظروف حياتهن.[٢]

ويبدو أن الوضع المتدني للمرأة في سوق العمل هو أمر عام، ولا يختص بالحالة المصرية فقط, ففي تقرير أصدرته لجنة وضع المرأة التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠١٠) أكد التقرير أنه خلال السنوات برزت مخاوف مستمرة بشأن تدني الأجور والعمالة المهددة, بما في ذلك قلة الاستقرار الوظيفي، وانعدام الحماية الاجتماعية, ولا تزال الفجوات بين الجنسين في الأجور والتفرقة المهنية مستمرة, والنساء هن أكثر تمثيلاً في وظائف العمل بدوام جزئي.[٣]

خامسا- الإجراءات المنهجية للدراسة:

[١]) إيمان وسيم عبد الوهاب حلمي, مرجع سابق , ص ٢٠.
[٢]) هبة أحمد نصار (٢٠١٦)، مرجع سابق , ص ص ١-٢.
[٣]) لجنة وضع المرأة (٢٠١٠)، مرجع سابق, ص٢.

١_ منهج الدراسة: تقع الدراسة الراهنة ضمن نطاق الدراسات الوصفية، وهو الأمر الذي استلزم أن تعتمد الباحثة على أحد المناهج، التي تستخدم في هذا النمط من الدراسات السسيولوجية, ومن ثم فقد اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

٢_ أداة جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة بشكل أساسي في الحصول على البيانات وتسجيلها على أداة الاستبيان، حيث قامت الباحثة بتصميم استبيان مرت عملية تصميمه بالمراحل التالية:

٣- وضع الاستبيان في شكله المبدئي:

وقد اعتمدت الباحثة في هذه المرحلة على ما طرحته الدراسات والتقارير السابقة من موضوعات وقضايا في اهتمامها ببحث قضايا البطالة.

٤_ صدق الاستبيان:

اعتمدت الباحث على أسلوبين لقياس صدق الاستبيان، وهما:

أ- الصدق الظاهري: حيث قامت الباحثة بعرض المقياس على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وبلغ عددهم (٧)، وأسفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات قامت الباحثة بإجرائها، وقد أبقت الباحثة على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها من قبل المحكمين نسبة ٨٥٪.

ب. صدق الاتساق الداخلي: اعتمدت الباحثة على قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson's R) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان، وجاءت النتائج كما في جدول (١):

جدول (١)

صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان

التعليم		سوق العمل		المحددات الاجتماعية والثقافية	
العبارة	الصدق	العبارة	الصدق	العبارة	الصدق
١	٠,٥٦١	١	٠,٥٣٩	١	٠,٥١٠
٢	٠,٥١٦	٢	٠,٦١٨	٢	٠,٦٠٨
٣	٠,٦٥١	٣	٠,٧٢٣	٣	٠,٥٥٨
٤	٠,٧٤٥	٤	٠,٦٩٩	٤	٠,٥٨٨
٥	٠,٨٦٢	٥	٠,٧٤٠	٥	٠,٦٩٠
٦	٠,٦٦٥	٦	٠,٦٤٦	٦	٠,٦٧٦
٧	٠,٧٠٠	٧	٠,٧٨٩	٧	٠,٦٣٦
٨	٠,٥٦٣	٨	٠,٦٩٨	٨	٠,٦٣٤
٩	٠,٧٨٨	٩	٠,٦٣٤	٩	٠,٦٣١
١٠	٠,٨٩٨	١٠	٠,٥٧٩	١٠	٠,٥٨٦
		١١	٠,٥٥٤		
		١٢	٠,٦٥٨		

توضح بيانات هذا الجدول أن أغلب معاملات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية ٠.٠١، وقد تراوحت هذه القيم بين ٥٦٪ و٨٩٪ بالنسبة لبعد التعليم، وتراوحت القيم بين ٥٣٪ و٧٨٪ بالنسبة لبعد سوق العمل، وبين ٥١٪ و٦٩٪ في بعد المحددات الاجتماعية الثقافية.

ثبات الاستبيان: تم التأكد من ثبات الاستبيان بواسطة اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (٢)

ثبات ألفا كرونباخ للمقياس

المتغيرات	ألفا كرونباخ
التعليم	٠,٨٦٩
سوق العمل	٠,٨٤١
الأبعاد الاجتماعية والثقافية	٠,٦١٧
الدرجة الكلية للاستبيان	٠,٨٥٠

بلغت معاملات ألفا كرونباخ قيمة تتراوح بين ٠.٦١٧ إلى ٠.٨٦٩ وهي قيم جيدة للثبات، وبهذا تعد القيم جيدة للاعتماد على الاستبيان من ناحية الثبات.

٣- خطة التحليل الإحصائي للبيانات:

أ_ الاختبارات المستخدمة:

١- معامل الارتباط (Pearson's R) وقد استخدمته الباحثة لمعرفة مدى قوة الارتباط بين أبعاد الاستبيان.

٢- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

٣- اختبار (ت) لقياس الفروق بين عينتي الريف والحضر، وحسب التخصص (نظري/عملي).

٤_ اختبار التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لقياس التباين بين فئات العينة (المستوى التعليمي/السن) على أبعاد الاستبيان.

ب- المعالجة الإحصائية لعبارات المقياس، وحساب الوسط المرجح:

اعتمدت الباحثة على نمط ليكارت الخماسي في وضع الاستجابات. يبدأ هذا النمط بـ"أوافق بشدة" =٥، وينتهي بـ"أرفض بشدة" =١. هذا مع الأخذ في الاعتبار عكس القيم في حالة الاستجابات السلبية. هذا وقد اعتمدت الباحثة على حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (Weighted Mean) لتحدد الاتجاه (Attitude) تبعًا للقيم التالية:

جدول رقم (٣)

قيم الوسط المرجح والنسبة الموزونة

الوسط المرجح	الرأي	المستوى	الوزن النسبي
أقل من ١,٨	لا يحدث نهائيًا	أرفض بشدة	منخفض للغاية
من ١,٨ إلى أقل من ٢,٦	لا يحدث	أرفض	منخفض
من ٢,٦ إلى أقل من ٣,٤	يحدث أحيانًا	محايد	متوسط
من ٣,٤ إلى أقل من ٤,٢	يحدث	موافق	مرتفع
أكثر من ٤,٢	يحدث دائمًا	موافق جدًّا	مرتفع للغاية

٤-مجالات الدراسة:

أ. المجال المكاني:

تم تطبيق الدراسة الميدانية على مدينة المنصورة، وإحدى القرى التابعة لها ومركز السنبلاوين، وإحدى القرى التابعة له, وفيما يلي بعض المعلومات المختصرة عن مجتمعي الدراسة:

- **مركز ومدينة المنصورة:**

المنصورة هي عاصمة محافظة الدقهلية. يقع مركز المنصورة على نهر النيل في الضفة الشرقيّة من فرع دمياط، مقابل مدينة طلخا في الضفة الغربيّة، وتبعد عن القاهرة قرابة ١٢٠ كيلومترًا في الجهة الشماليّة الشرقيّة.

وقد أُنْشئت المدينة على يد الملك الكامل محمد بن الملك العادل، وهو ملك من ملوك الدولة الأيوبيّة خلال الفترة ١٢١٩م، كانت المدينة قديمًا تُسمّى باسم (جزيرة الورد)، والسبب في ذلك أنّ المياه كانت تحيط بها من جهاتها الثلاث، بالإضافة إلى وجود أكبر حديقة ورد فيها على مستوى مصر.

سُميّت بالمنصورة نسبة إلى النصر الذي حققه الشعب المصريّ خلال معركة المنصورة على الحملة الصليبيّة السابعة، التي كانت بقيادة لويس التاسع. ظهرت في نهايات القرن التاسع عشر أول خريطة للمدينة، والتي توضح أن العمران في المدينة كان محصورًا في المنطقة ما بين نهر النيل في الجهة الشمالية والمدافن القديمة.

ذكرها المقريزى في خططه فقال: (إنّ هذا البلد على رأس بحر أشموم، بناها الملك الكامل ناصر الدين محمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب في سنة ٦١٦ هـ عندما ملك الفرنج مدينة دمياط، فنزل في موضع هذه البلدة وخيّم فيها، وبنى قصرًا لسكناه، وأمر من معه من الأمراء والعساكر بالبناء، فبنيت هناك عدة دور، ونصبت الأسواق، وأدار عليها سورًا مما يلي البحر).

تنقسم المنصورة إلى العديد من الوحدات المحلية يضمها المجلس المحلي الشعبي لمدينة ومركز المنصورة ومقره ديوان عام المحافظة. ويخص المدينة (البندر) منها عدد اثنين وحدة إدارية محلية؛ لكل منها رئيس وعدد من رؤساء الإدارات، وهما؛

١_ حي شرق المنصورة، ويختص بها قسم ثان شرطة المنصورة.

٢_ حي غرب المنصورة، ويختص بها قسم أول شرطة المنصورة.

وفيما يتعلق بالريف والقرى، فتضم العديد من الوحدات المحلية مقسمة إداريًّا على القرى التابعة لمركز المنصورة.

- **قرية البدالة:**

هي إحدى القرى التابعة لمركز ومدينة المنصورة، وهي قرية صغيرة تمتد لطول٩٥٠ متر على ضفاف النيل (فرع دمياط)، في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة المنصورة، وتبعد عنها قرابة الستة كيلومترات. يحدها من الغرب نهر النيل فرع دمياط من الشرق ترعة المنصورية وطريق المنصورة دمياط الشرقي، من الجنوب قرية الخيارية ومن الشمال قرية البرامون.

يبلغ عدد سكان القرية نحو ١٥ ألف نسمة، ويوجد بالقرية مدرستان ابتدائي، ومعهد الدكتور محمد عبد الملك الديني، وبالقرية قرابة السبع مساجد، كما يوجد بها "مركز شباب البدالة المطور".

- **مدينة السنبلاوين:**

تقع مدينة السنبلاوين جنوب شرق محافظة الدقهلية. ويحدها من الجهة الشمالية مركز المنصورة، ومن الجهة الجنوبية مركز ديرب نجم بالشرقية، ومن الجهة الشرقية مركز تمي الأمديد، ومن الجهة الغربية مركز أجا. تعدُّ مدينة السنبلاوين عاصمة المركز، وتتركز بها المصالح الحكومية الخدمية، وأغلب الأنشطة التجارية والصناعية.

ويحوي مركز السنبلاوين ١٨ وحدة محلية و٦٨ قرية، وحوالي ٣٠٠ من القرى التوابع، ويعدُّ مركز السنبلاوين من المراكز الزراعية، ويشتهر بزراعه القمح والأرز والقطن والبرسيم.

- **قرية الأورمان:**

هي إحدى قرى مركز السنبلاوين في محافظة الدقهلية، وتعد قرية الأورمان من أكبر قرى مركز السنبلاوين من حيث المساحة، ويليها قرية ديو الوسطى. وتعدُّ القرية من أهم قرى مركز السنبلاوين في مجال الزراعة، حيث تمتلك أكبر مساحة زراعية، وأقل عدد سكان حيث

يصل عدد السكان بها إلى حوالي٦٠٠٠ نسمة، وبذلك يرتفع مستوى دخل الفرد الواحد بها. يوجد بها مدارس بجميع مراحلها (ابتدائي، اعدادي، ثانوي عام، ثانوي فنى بنات)، وبها مجمع تعليمي أزهري (ابتدائي، أعدادي، ثانوي). ويوجد بها سبع مساجد تم تشييدها بالجهود الذاتية وبها مركز شباب متطور.

ب. المجال البشري: تمثل النساء المتعطلات عن العمل في مجتمع البحث المجال البشري الذي قامت الباحثة بسحب عينة الدراسة من خلاله.

ج. المجال الزمني: قامت الباحثة بتطبيق الدراسة الميدانية خلال الفترة من منتصف عام ٢٠١٨ إلى بداية عام ٢٠١٩.

خامسا_ نتائج الدراسة الميدانية

أ. خصائص المتعطلين عن العمل:

وفقًا لبيانات النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة (٢٠١٦) قدر أعداد المتعطلين عن العمل (١٥-٦٤ سنة) طبقًا لفئات النوع والسن في محافظة الدقهلية بواقع ٣٤٢ ألف في الحضر و٥٩٤ ألف في الريف[١], وتتيح هذه البيانات سحب عينة دقيقة ممثلة لمجتمع البحث, ولكن ثمة صعوبة تتمثل في عدم وجود بيانات حول أعداد المتعطلين مثل توزيعهم على مختلف مدن المحافظة وقراها, فضلا عن أماكن تواجدهم، ومن ثم فإن الباحثة سوف تلتزم بالحجم الممثل لمجتمع البحث دون الالتزام بنمط سحب مفردات العينة, والذي سيتم وفقًا لإحدى طرق العينة العمدية، وهي الطريقة المبسطة أو الميسرة, حيث قامت الباحث بسحب المفردات من الأماكن التي تتواجد فيها المتعطلات عن العمل مثل الأسواق والجمعيات الأهلية, والنوادي وبعض أماكن التجمعات الأخرى.

ووفقًا للجدول الإحصائي الوارد بكتاب لويس كوهن وآخرين Louis Cohen [٢]، فإن حجم العينة الكلي ٣٨٤ مفردة بنسبة خطأ مقدارها (٥٪) عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪. يبلغ حجم عينة الريف ١٤٠ مفردة بنسبة ٣٦,٥٪ من إجمالي حجم العينة الكلية, وعينة الحضر

---

١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧)، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام ٢٠١٦، القاهرة, ص ١٩٢

2) Louis Cohen, Lawrence Manion and Keith Morrison (2005), Research Methods in Education, Fifth edition, Routledge Falmer, New York, p.95.

٢٤٤ مفردة بنسبة ٦٣,٥٪ من إجمالي حجم العينة. والجدول التالي يوضح طريقة احتساب حجم العينة:

جدول (٤)

يوضح حجم العينة المسحوبة

البيان	إجمالي المتعطلين من النساء	نسبة كل عينة للمجموع الكلي	حجم العينة الكلي بنسبة خطأ ٥٪ ومستوى ثقة ٩٥٪	حجم كل عينة للمجموع الكلي
حضر	٥٩٤٠٠٠	٦٣.٥٪	٣٨٤	٢٤٤
ريف	٣٤٢٠٠٠	٣٦.٥٪		١٤٤
مجموع	٩٣٦٠٠٠	١٠٠٪		٣٨٤

وفيما يلي أهم خصائص عينة البحث حسبما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية:

١- توزيع العينة حسب منطقة السكن، توزعت عينة الدراسة حسب منطقة السكن على النحو التالي: ٣٦,٥٪ من سكان الريف، ويتوزعون بالتساوي بين كل من قرية البدالة التابعة لمدينة المنصورة (١٨,٢٪)، وقرية الأورمان التابعة لمركز السنبلاوين (١٨,٢). في حين بلغت نسبة سكان الحضر ٦٣,٥٪، يتوزعون بالتساوي بين كل من قسم أول مدينة المنصورة (٣١,٨٪) ، ومركز السنبلاوين (٣١,٨).

٢- توزيع العينة حسب فئات السن: توزعت عينة البحث حسب فئات السن على النحو التالي: ٦٢٪ من أفراد عينة البحث يقعن في الفئة العمرية ما بين ١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة. بينما يقع ١٤٪ في الفئة العمرية من (٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة), ١٣,٥٪ في الفئة العمرية من (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة), وأخيرًا ١٠,٥٪ تقع في الفئة العمرية (من ٤٠ سنة فأكثر).

٣- توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية: توزعت عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية على النحو التالي: ٤٥٪ لم يسبق لهن الزواج, و٣٢,٥٪ من المتزوجين، و٢٢,٥٪ من المطلقات.

٤- توزيع العينة حسب المستوى التعليمي: توزعت عينة البحث حسب المستوى التعليمي على النحو التالي: ٣٨,٧٪ من أصحاب المؤهلات أقل من المتوسط, و٤٠٪ من حملة المؤهل المتوسط, ٢١,٣٪ من حملة المؤهل الجامعي فأعلى.

٥- توزيع العينة حسب التخصص: توزعت عينة البحث حسب التخصص العلمي على النحو التالي: ٧٨,٧٪ من أصحاب التخصصات المهنية، و١٨٪ من أصحاب تخصصات العلوم الإنسانية (علم اجتماع, علم نفس, خدمة اجتماعية...الخ)، و٣,٣٪ من أصحاب التخصصات التطبيقية.

٦- توزيع العينة حسب المدة الزمنية من تاريخ التخرج: توزعت عينة الدراسة حسب مدة التخرج على النحو التالي: ٤٩,٥٪ تخرجت منذ فترة تقل عن خمس سنوات, و٢٠,٣٪ تخرجت من فترة من خمسة إلى أقل من ثمان سنوات, و٣٠,٢٪ تخرجت من فترة تتراوح ما بين ثمان سنوات إلى أقل من عشر سنوات.

٧- توزيع العينة حسب مدة البطالة: توزعت عينة الدراسة حسب مدة التعطل عن العمل على النحو التالي: ٦١٪ متعطلة عن العمل لفترة تقل عن الثلاث سنوات, ٢٠,٥٪ متعطلة لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى أقل من خمس سنوات, و ١٨,٥٪ متعطلة عن العمل من فترة تزيد عن خمس سنوات.

٨- توزيع العينة حسب الرغبة في العمل: توزعت أفراد عينة البحث حسب الرغبة في العمل على النحو التالي: ٩٢٪ أكدن أنهن حاولن، وما زلن يبحثن عن عمل خلال الفترة السابقة, في حين أن ٨٪ أشرن إلى أنهن توقفن عن عملية البحث عن عمل.

٩- توزيع العينة حسب قبول العمل في أي مهنة: يتوزع أفراد عينة البحث حسب قبول العمل في أي مهنة على النحو التالي: حوالي ٥١,٧٪ أكدن أنهن على استعداد لقبول العمل في أي مهنة, في حين أن ٤٨,٣٪ أشرن إلى أنهن لا يقبلن العمل إلا في مهن بعينها تتناسب ودرجتهم العلمية وميولهم المهنية.

١٠- توزيع العينة حسب وجود عمل سابق: يتوزع أفراد عينة البحث حسب وجود عمل سابق على النحو التالي: ٥٣,٨٪ أشرن إلى أنهن كان لديهن عمل سابق, في مقابل ٥٦,٢٪ أشرن إلى أنهن لم يسبق لهن العمل.

١٠-١ توزيع العينة حسب نوع العمل السابق، وفيما يتعلق بطبيعة الأعمال السابقة التي عمل فيها جزء من عينة البحث, توزعت هذه المجموعة حسب نوع العمل على النحو التالي: ٤١٪ عملن بائعات في المحلات, و١٧٪ عملن بعقود مؤقتة في بعض المصالح الحكومية,

و١٥,١٪ عملن بائعات متجولات على المنازل، و١٤,٩٪ عملن في مشاغل وورش للخياطة, و١٢٪ عملن في مهن في مصانع لتعبئة المواد الغذائية وصناعة الكليم والسجاد.

١٠-٢ توزيع العينة حسب أجر العمل السابق، أما عن الأجر الذي كانت تحصل عليه العاملات من أفراد عينة البحث، فقد جاء على النحو التالي: ٥٨٪ كن يحصلن على أجر يقل عن ألف جنيه, و٣١,٤٪ كن يحصلن على أجر يتراوح ما بين ألف إلى أقل من ألف وخمسمائة جنيه, و١٠,٦٪ كن يحصلن على أجر يزيد عن الألف وخمسمائة جنيه.

١٠-٣ توزيع العينة حسب مدة العمل السابق، أما عن المدة التي قضيهن في العمل السابق، فقد جاءت على النحو التالي: ٤٧,٤٪ عملن لمدة تقل عن ثلاث سنوات, و٢٣,٦٪ علمن لمدة تقع ما ثلاث سنوات، وأقل من خمس سنوات, و١٨,٢٪ عملن لفترة من خمس إلى أقل من سبع سنوات, وأخيرًا ١٠,٨٪ عملن لمدة تزيد عن السبع سنوات.

١١- توزيع العينة حسب الحصول على تدريب مهني: توزعت أفراد عينة الدراسة حسب حصولهن على تدريب مهني على النحو التالي: ٨١٪ أشرن إلى أنهن لم يتلقين أي تدريب مهني من أي نوع, في حين أشار ١٩٪ إلى أنهن تلقين أنواعًا مختلفة من التدريب المهني.

١٢- توزيع العينة حسب الحصول على دورات في اللغة أو الكمبيوتر: توزعت عينة الدراسة حسب حصولهن على دورات في اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي على النحو التالي: ٨٤,٣٪ أشرن إلى أنهن حصلن على تلك الدورات, ١٥,٧٪ أشرن إلى العكس من ذلك.

ب. النظام التعليمي ومشكلة بطالة النساء في مجتمع البحث:

البعد الأول في محددات مشكلة بطالة النساء في مجتمع البحث يتعلق بالنظام التعليمي, وقد استهدفت الباحثة هذا البعد نظرًا للتأكيدات المختلفة التي أشارت إليها التقارير الدولية عن العلاقة الوثيقة بين مشكلة البطالة، وبين نظام التعليم في العديد من دول العالم، ومن بينها مصر, ومن ثم فقد عمدت الباحثة إلى التعرف على تقديرات أفراد عينة البحث بعض المؤشرات الدالة على العلاقة بين نظام التعليم سوق العمل، والجدول التالي يوضح نتائج الدراسة الميدانية في هذا الصدد:

جدول (٥)

توزيع أفراد عينة البحث حسب تقديراتهم لبعض متغيرات النظام التعليمي في علاقته بمشكلة البطالة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعلمت الكثير من المهارات العملية أثناء دراستي تفيد في الحياة العملية المهنية	١,٥٠	٠,٥٢٤
حصلت على معلومات ومعارف حديثة اثناء الدراسة تؤهل للحصول على فرصة عمل مناسبة	١,٢٠	٠,٩٥١
تضمن البرنامج الدراسي على مقررات تفيد في الحياة المهنية وتعزز من فرصة الحصول على عمل	٢,١٠	٠,٥١٢
تلقيت طوال فترة تعليمي الكثير من التدريب الذي يؤهلني للعمل	٠,٨	١,٢١٤
يتميز خريجو كليتي/ معهدي بالمهارات العملية بدرجة كبيرة	١,٤٠	٠,٨٤١
تخصصي العلمي غير مطلوب في سوق العمل	٤,٥٠	٠,٤١٢
تحرص الكلية أو المعهد على التواصل معنا بعد التخرج لتوفير فرص عمل	٠,٥	١,٨٥٤
ما تعلمته في دراستي لا يفيد كثيرا في الحصول على وظيفة	٤,٤١	٠,٤٠١
المؤهل الذي حصلت عليه غير مطلوب كثيرا في سوق العمل	٤,١٢	٠,٣٢١
المستوى التعليمي لا يؤهلني للعمل في وظيفة مناسبة	٣,٥٠	٠,٤١٨

تظهر بيانات الجدول السابق عشرة متغيرات ذات صلة بالنظام التعليمي في علاقته بمشكلة البطالة لدى أفراد عينة البحث, وحسب الوسط المرجح والوزن النسبي لتلك المتغيرات، فإن البيانات تشير إلى أن متغيران حصلا على وزن نسبي مرتفع ومتغيران آخران حصلا على وزن نسبي مرتفع للغاية، في الوقت الذي حصلت فيه باقي المتغيرات، وعددها ستة على وزن نسبي ضعيف وضعيف جدا.

واللافت للنظر في المتغيرات العشرة السابقة أن هناك علاقة عكسية بين طبيعة المتغير وبين تقدير أفراد العينة له, فالمتغيرات ذات الطابع السلبي حصلت على وزن نسبي مرتفع أو مرتفع للغاية في حين أن المتغيرات ذات الطابع الإيجابي حصلت على وزن نسبي منخفض أو منخفض للغاية.

وفيما يتعلق بالمتغيرات التي حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية، فجاء في الترتيب الأول المتغير الخاص بكون التخصص العلمي غير مطلوب في سوق العمل بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥) يليه في الترتيب الثاني المتغير الخاص بأن ما تعلمه أفراد العينة لم يفيد كثيرا في الحصو على فرصة عمل بمتوسط حسابي (٤,٤)، أما المتغير الثالث والرابع فقد حصلا على وزن نسبي مرتفع، فقد جاء في الترتيب الثالث المتغير الخاص بكون المؤهل الذي حصل عليه أفراد العينة غير مطلوب في سوق العمل بمتوسط حسابي (٤,١٢)، يليه في الترتيب الرابع المتغير الخاص بكون المستوى التعليمي لا يؤهل للعمل في وظيفة مناسبة بمتوسط حسابي (٣,٥).

وتمثل المتغيرات السابقة الجانب الإيجابي المرتبط بالنظام التعليمي.

أما الجانب السلبي منها، والذي تمثَّل في ست متغيرات (والتي حصلت على وزن منخفض ومنخفض للغاية)، فجميعها يشير إلى جوانب القصور في النظام التعليمي، وقد جاءت على النحو التالي:

- تضمين البرنامج الدراسي على مقررات تفيد في الحياة المهنية بمتوسط حسابي (٢,١).
- تعلم المهارات اثناء الدراسة بمتوسط حسابي (١,٥).
- حيازة الخريجين لمهارات عملية كبيرة بمتوسط حسابي (١,٤).
- حيازة معلومات ومعارف حديثة تؤهل للحصول على عمل بمتوسط حسابي (١,٢).
- التدريب أثناء التعليم الذي يؤهل للعمل بمتوسط حسابي (٠,٨).
- تواصل المؤسسة التعليمية مع الخريجين لتوفير فرص عمل بمتوسط حسابي (٠,٥).

ج. سوق العمل وبطالة النساء في مجتمع البحث.

جدول (٦)

توزيع أفراد عينة البحث حسب تقديراتهم لبعض متغيرات سوق العمل في علاقته بمشكلة البطالة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يفرض القطاع الخاص شروط قاسية للوظائف	٣,٩	٠,٥٨٧
الفرص المتاحة للعمل في القطاع الخاص في مهن متدنية	٤,٠	٠,٥٤١
العمل في القطاع الخاص لا يوفر أي مزايا (مثل التأمين الصحي, والمعاش.. إلخ)	٤,١٠	٠,٥١٢
لا توجد في منطقتي أي شركات خاصة تعرض وظائف	٤,٢٠	٠,٤٦٦
هناك قلة واضحة في فرص العمل المتاحة للمرأة في المنطقة التي اعيش بها	٤,٦٠	٠,٣٢٥
غالبية الوظائف الموجودة تتطلب مهارات لا املكها	٤,٢٠	٠,٤٥٨
ليس لدي أي خبرات تؤهلني للحصول علي عمل	٤,٤٠	٠,٤١٢
في الغالب لن اجد عمل إلا بأجر متدني	٣,٧	٠,٦٥٢
من الصعب الحصول على فرصة عمل حكومي	٤,٥٠	٠,٣٥٧

تظهر بيانات الجدول السابق تسع متغيرات ذات صلة بسوق العمل في علاقته بمشكلة البطالة لدى أفراد عينة البحث, وحسب الوسط المرجح والوزن النسبي لتلك المتغيرات، فإن البيانات تشير إلى أن هناك خمسة متغيرات حصلوا على وزن نسبي مرتفع للغاية, في حين حصلت باقي المتغيرات، وعددها أربعة على وزن نسبي مرتفع.

وفيما يتعلق بالمتغيرات التي حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية فقد جاء في مقدمتها المتغير الخاص بقلة فرص العمل في منطقة سكن أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٠) يليها المتغير الخاص بصعوبة الحصول على فرصة عمل حكومي بمتوسط حسابي (٤,٥٠)، ثم المتغير الخاص بعدم وجود خبرات تؤهل للحصول على العمل بمتوسط حسابي (٤,٤٠)، يليه بعدم وجود مهارات، التي تتطلبها فرص العمل الموجودة بمتوسط حسابي (٤,٢٠)، وانحراف معياري (٠,٤٥٨)، يليه عدم وجود شركت في منطقة سكن أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي (٤,٢٠) وانحراف معياري (٠,٤٦٦).

أما المتغيرات التي حصلت على وزن نسبي مرتفع، فقد جاء في مقدمتها المتغير الخاص بعدم وجود مزايا في العمل الخاص بمتوسط حسابي (٤,١٠) يليه تدني الفرص التي يوفرها القطاع الخاص بمتوسط حسابي (٤,٠)، يليه قسوة الشروط التي يفرضها القطاع الخاص بمتوسط حسابي (٣,٩)، وأخيرًا تدني الأجور فرص العمل المتاحة بمتوسط حسابي (٣,٧).

د. الأسباب الاجتماعية- الثقافية لبطالة النساء في مجتمع البحث

جدول (٧)

توزيع أفراد عينة البحث حسب تقديراتهم للأسباب الاجتماعية- الثقافية لمشكلة البطالة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
غالبية أصحاب الأعمال يفضلون الرجال عن الإناث في التوظيف	٤,٨٠	٠,٤١٢
يرفض اهلي (الزوج أو الأسرة) خروجي للعمل	٢,١٠	٠,١٢٤
غالبية فرص العمل المتاحة تلائم الرجال أكثر من النساء	٣,٨٠	٠,٦٥٢
ثمة اعتقاد شائع بأن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل وليس العمل	٤,٥٠	٠,٤٥٢
لا تستطيع المرأة منافسة الرجل في سوق العمل	٤,٣٠	٠,٥١٢
ترى التقاليد ان خروج المرأة للعمل ليس له اي فائدة	٣,٣٥	٠,٦٧٧
تمارس العادات دورها في الحد من عمل المرأة	٤,٦٥	٠,٤٣٢
انشغال المرأة بالعمل داخل المنزل لا يعطي لها فرصة للعمل خارجة	٤,١٧	٠,٥٧٤
يرفض المجتمع عمل المرأة في بعض المهن	٣,٩٠	٠,٦٢١
أفضل الجلوس في البيت بدون عمل انتظارا للعمل الحكومي	٣,١٠	٠,٦٩٥

تظهر بيانات الجدول السابق أن هناك عشرة أسباب ذات طابع اجتماعي وثقافي لمشكلة البطالة لدى أفراد عينة البحث, وحسب الوسط المرجح والوزن النسبي لتلك المتغيرات، فإن البيانات تشير إلى أن هناك أربعة أسباب حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية, كما حصلت أربعة أسباب أيضًا على وزن نسبي مرتفع, وحصل سبب واحد على وزن نسبي متوسط، وأخيرًا حصل سبب واحد أيضًا على وزن نسبي منخفض.

وما يهمنا في الأسباب السابقة تلك التي حصلت، إما على وزن نسبي مرتفع للغاية أو وزن نسبي مرتفع, في مقدمة الأسباب التي حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية جاء السبب الخاص بتفضيل أصحاب العمل لتشغيل الذكور دون الإناث بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٠),

يليه في الترتيب الثاني السبب المتعلق بدور العادات في الحد من عمل المرأة بمتوسط حسابي (٤,٦٥)، يليه السبب المرتبط بشيوع الاعتقاد بأن المنزل هو المكان الطبيعي للمرأة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٠)، في حين يشير السبب الرابع إلى عدم قدرة المرأة على منافسة الرجل في سوق العمل بمتوسط حسابي (٤,٣٠).

أما عن الأسباب التي حصلت على وزن نسبي مرتفع، فقد جاء في مقدمتها أن انشغال المرأة بالعمل داخل المنزل لا يعطي لها فرصة للعمل خارجه، بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٧) يليه السبب المتعلق برفض المجتمع عمل المرأة في بعض المهن بمتوسط حسابي (٣,٩٠)، يليه السبب الخاص بأن غالبية فرص العمل المتاحة تناسب الرجال أكثر من النساء بمتوسط حسابي (٣,٨٠)، ثم أخيرًا السبب الثامن الذي يشير إلى وجود تقاليد ترى أن عمل المرأة ليس منه أي فائدة بمتوسط حسابي (٣,٣٥).

هـ. دول بعض المتغيرات الوسيطة في تشكيل بطالة المرأة:

١- الفروق الريفية الحضرية:

اهتمت الباحثة بالتعرف عما إذا كان هناك فروقًا بين كل من سكان الريف والحضر فيما يتعلق بمحددات البطالة, والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٨)

الأبعاد	البيان	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
التعليم	ريف	٢١٢	٢١,٨٩٨	٠,٣٩٠٦	**٧,٣٣١	٠,٠١
	حضر	١٧٢	١٤,٩٠٠	٠,٧٨١٦		
سوق العمل	ريف	٢١٢	٢٤,٧٤٤	٠,٤٠٧٣	**٩,٩٣١	٠,٠١
	حضر	١٧٢	١٦١,٧٠٨	٠,٨١٦٤		
الأسباب الاجتماعية الثقافية	ريف	٢١٢	٢٧,٣٩٤	٠,٢٤٠٨	*١٠,٤٩٠*	٠,٠١
	حضر	١٧٢	١٥,٣٨٢	٠,٦٣٨٩		
** دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) * دال عند مستوى معنوية (٠,٠٥)						

باستخدام اختبار (ت) لقياس الفروق بين عينتي الريف والحضر على أبعاد استبانة محددات بطالة المرأة في المجتمع المصري, كشفت نتائج الاختبار عن التالي:

_ هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين عينتي الريف والحضر على البعد الأول (المحددات المرتبطة بالتعليم) لصالح عينة الريف.

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين عينتي الريف والحضر على البعد الثاني (المحددات المرتبطة بسوق العمل) لصالح عينة الريف.

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين عينتي الريف والحضر على البعد الثالث (المحددات بالأسباب الاجتماعية- الثقافية) لصالح عينة الريف.

٢- المستويات التعليمية في علاقتها بمحددات بطالة المرأة في مجتمع البحث:

جدول (٩)

التبيان بين المستويات التعليمية على أبعاد استبيان محددات بطالة المرأة في المجتمع المصري

البعد	تحليل التباين					اختبار شيفية لدلالة الفروق بين المجموعات				المتوسطات
	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المستوى التعليمي	أقل من متوسط	متوسط	جامعي فأعلى	
التعليم	بين المجموعات	٢٥,٦٨٩	٢	١٢,٤٨٨	٠,٢٥٩	أقل من متوسط	-			٣٠,٥٣٣٣
	داخل المجموعات	١٦٣٥,٥٣٣	٣٣	٤٩,٥٦٢		**متوسط**	٠,٢٨٣٣٣	-		٣١,٢٥٠٠
	المجموع	١٦٦١,٢٢٢	٣٥			**جامعي فأعلى**	**٢,٢٦٦٦٧	**٢,٥٥٠٠٠	-	٤٢,٨٠٠٠
سوق العمل	بين المجموعات	٨٥,٤٢٢	٢	٤٢,٧١١	٠,٩٣٢	أقل من متوسط	-			٣١,٠٠٠٠
	داخل المجموعات	١٥٠٢,٨٠٠	٣٣	٤٥,٥٣٩		**متوسط**	١,٥٠٠٠٠	-		٤٢,٥٠٠٠٠
	المجموع	١٥٨٨,٢٢٢	٣٥			**جامعي فأعلى**	**٣,٢٠٠٠٠	**٤,٧٠٠٠	-	٤٨,٢٠٠٠
أسباب اجتماعية – ثقافية	بين المجموعات	٢٦,٥٢٩	٢	١٣,٢٦٥	٠,٥٨٠	أقل من متوسط	-			٢٢,١٣٣٣
	داخل المجموعات	٧٤٥,٤١٧	٣٣	٢٢,٨٦٣		**متوسط**	٠,٥٧٠٨٣	-		٢١,٥٦٢٥
	المجموع	٧٨١,٠٠٠	٥٥			**جامعي فأعلى**	٢,٠٦٦٦٧	٢,٦٣٧٥٠	-	٢٤,٢٠٠٠

** دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) * دال عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

باستخدام الاختبار الإحصائي تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) تبين الآتي:

–هناك تباين ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين المستوى التعليمي الجامعي والمتوسط وأقل من م توسط على البعد الأول من الاستبيان (محددات مرتبطة بالتعليم) لصالح المستوى التعليمي الجامعي فأعلى.

– هناك تباين ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين المستوى التعليمي الجامعي والمتوسط وأقل من متوسط على البعد الثاني من الاستبيان (محددات مرتبطة بسوق العمل) لصالح المستوى التعليمي الجامعي فأعلى.

– لا يوجد تباين ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية الثلاثة على البعد الثالث (المحددات المرتبطة بالأسباب الاجتماعية– الثقافية).

٣- التخصصات العلمية في علاقتها بمحددات بطالة المرأة في مجتمع البحث:

جدول (٩)

التبيان بين التخصصات العلمية على أبعاد استبيان محددات بطالة المرأة في المجتمع المصري

البعد	تحليل التباين					اختبار شيفية لدلالة الفروق بين المجموعات				المتوسطات
	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	التخصص	مهنية	علوم انسانية	تطبيقية	
التعليم	بين المجموعات	٤٤,٢٤١	٢	٢٢,١٢١	٠,٤٥١	مهنية	–			٣١,٣٠٠٠
	داخل المجموعات	١٦١٦,٩٨١	٣٣	٤٨,٩٩٩		علوم انسانية	١,٩٤٢٨٦	–		٣٢,٣٥٧١
	المجموع	١٦٦١,٢٢٢	٣٥			تطبيقية	**٠,٥٣٣٣٣	**٢,٤٧٦١٩	–	٤٢,٩٣٣٣
سوق العمل	بين المجموعات	٦,٤٠٦	٢	٣,٢٠٣	٠,٠٦٧	مهنية	–			٢١,١٠٠٠
	داخل المجموعات	١٥٨١,٨١٧	٣٣	٤٧,٩٣٤		علوم انسانية	*٠,٩٠٠٠٠	–		٢٤,٠٠٠٠
	المجموع	١٥٨٨,٢٢٢	٣٥			تطبيقية	**٠,٩٨٣٣٣	**٠,٠٨٣٣٣	–	٣٦,٠٨٣٣
الأسباب الاجتماعية – الثقافية	بين المجموعات	٢١,٠٧٦	٢	١٠,٥٣٨	٠,٦٣٧	مهنية	–			٢٢,٩٠٠٠
	داخل المجموعات	٧٥٩,٩٢٤	٣٣	٢٣,٠٢٨		علوم انسانية	٠,٦٨٧٥١	–		٢١,٢١٤٣
	المجموع	٧٨١,٠٠٠	٣٥			تطبيقية	٠,٢٣٣٣٣	١,٤٥٢٣٨	–	٢٢,٦٦٦٧

** دالة عند مستوى معنوية (٠.٠١) * دال عند مستوى معنوية (٠.٠٥)

باستخدام الاختبار الإحصائي تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) تبين الآتي:

-هناك تباين ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين اصحاب التخصصات التطبيقية والتخصصات المهنية وتخصصات العلوم الإنسانية على البعد الأول من الاستبيان (المحددات المرتبطة بالتعليم) لصالح أصحاب التخصصات التطبيقية.

-هناك تباين ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين اصحاب التخصصات التطبيقية والتخصصات المهنية وتخصصات العلوم الإنسانية على البعد الثاني من الاستبيان (المحددات المرتبطة بسوق العمل) لصالح أصحاب التخصصات التطبيقية.

-لا يوجد تباين ذات دلالة إحصائية بين اصحاب التخصصات التطبيقية والتخصصات المهنية وتخصصات العلوم الإنسانية على البعد الثالث من الاستبيان (المحددات المرتبطة بالأسباب الاجتماعية- الثقافية).

سادسا- مناقشة النتائج:

استعرضت الباحثة في الجزء السابق نتائج الدراسة الميدانية حول بطالة النساء في المجتمع المصري في الفترة الحالية، وهي الفترة التي تلت وقوع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وقد اتخذت الباحثة من هذه الفترة نقطة تحول فاصلة في مسألة بطالة المرأة في المجتمع المصري لعدة أسباب يأتي في مقدمتها:

- أن أحد شعارات ثورة يناير ٢٠١١ كانت تتمحور حول ثلاثية العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، ويشير المحور الأول من تلك الثلاثية إلى قضية العيش، والتي ما هي إلا رمز للجانب الاقتصادي في حياة المجتمع, والتي قد تحيل في النهاية إلى قضية العمل والبطالة.

١-التعليم وبطالة المرأة في المجتمع المصري

أظهرت النتائج الميدانية أن بطالة المرأة في مجتمع البحث ذات صلة وطيدة بقضية التعليم, حيث أظهرت النتائج أن هناك عشرة متغيرات ذات صلة بالنظام التعليمي في علاقته بمشكلة البطالة لدى أفراد عينة البحث .

وقد جاء في مقدمة هذه المؤشرات المتغير الخاص بكون التخصص العلمي غير مطلوب في سوق العمل، يليه المتغير الخاص بأن ما تعلمه أفراد العينة لم يفدهن كثيرًا في الحصول على فرصة عمل، ثم المتغير الخاص بكون المؤهل الذي حصلن عليه أفراد العينة غير مطلوب في سوق العمل، ثم كون المستوى التعليمي لا يؤهل للعمل في وظيفة مناسبة.

ويمكن فهم هذه النتائج في ضوء البعد الأول للإطار التصوري الذي تبنته الباحثة في إطارها النظري (المرأة وقضايا العمل في المجتمع المصري)، وهو الإطار التفسيري الذي قدمته الباحثة لكي تعتمد عليه في فهمها لنتائج الدراسة الحالية الخاصة بأبعاد بطالة النساء في المجتمع بعد ثورة يناير.

إن متغير التعليم يعدُّ أحد أهم الأسباب المرتبطة بمشكلة بطالة النساء في المجتمع المصري, ومن ثم فهو أحد المعوقات الأساسية التي تحول دون حصول المرأة على عمل,

وهذا ما أوضحه سمير عطية في دراسة حول التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية[١]، وأكدته التقارير الدولية، والتي أظهرت أن عمل النساء يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحصيل العلمي.[٢]

وقد تبدو تلك النتيجة غير منطقية، وبخاصة إذا ما أُخذ في عين أن اتجاه معدلات تعليم المرأة للارتفاع، ورغم ذلك فإن التقارير الدولية تشير إلى أن مصر تقع في مركز متأخر في متغير التحصيل التعليمي للمرأة الخاص بالمؤشر العالمي للفجوة ما بين الجنسين[٣]، وهو ما يعكس الوضع التعليمي المتدني للمرأة في المجتمع المصري.

ولعل ما يمكن أن يفسر لنا طبيعة العلاقة بين تعليم المرأة في مصر عموما والوضع المتدني في سوق العمل طبيعة المشكلات التي تطرحها قضية تعليم المرأة في مصر، في مقدمة تلك المشكلات مشكلة الأمية حيث ترتفع معدلات الأمية بين النساء في مصر لتصل إلى ٣٠,٨٪ للإناث مقابل ٢١,١٪ للذكور وفقا لبيانات تعداد ٢,١٧.[٤] وهو ما يؤثر على قدرة هؤلاء النسوة على الحصول على فرصة عمل, وهو الأمر الذي أكدته الدراسات السابقة مثل دراسة ماهر الضبع، والتي أوضحت أن إقصاء المرأة عن التعليم يعدُّ أحد أهم الأسباب المسئولة عن تعطلها عن العمل وفقدانها القدرة على الدخول إلى سوق العمل في المجتمع المصري.(٥)

وتتمثل المشكلة الثانية في تدني معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي, وهو ما زال كما تؤكد الدراسات أقل من الاستيعاب الكامل، فإذا ما أضفنا إلى ذلك مشكلة التسرب من التعليم والتي تصل إلى ٢,٢٪ في التعليم الأساسي لمن هن في سن من ٦ إلى ١٨ سنة[٦]، فأمكن لنا فهم العلاقة القوية بين التعليم وبطالة المرأة في مصر, وذلك من منظور أن تسرب

---

١) سمير العيطة ، مرجع سابق ص ٢٦.
٢) لجنة وضع المرأة (٢٠١٠)، مرجع سابق ص١.
3) World Economic Forum (2016), the Global Gender Gap Report, op cit,p.,13.
٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٨)، بيان بمناسبة اليوم العالمي للسكان، القاهرة, مصدر سابق،ص٤٥.
٥) ماهر عبد العال الضبع (٢٠١٢)، مرجع سابق،ص٣٣.
٦) سمية أحمد علي عبد المولى (٢٠٠٩) مرجع سابق

الفتيات من المدارس وأميتهن يقلل من كافة الفرص المستقبلية لها. كما أكدت دراسة طاهر الهادي وهبة دحروج[١].

وتعد مشكلة التخصص المشكلة الثالثة، التي يمكن من خلالها فهم وتفسير قضية بطالة المرأة في الدراسة الراهنة, فقد أوضحت الدراسات والتقارير السابقة تركز المرأة في مجالات دراسية بعينها, ففي التعليم المتوسط تتركز أكثر من ٥٠٪ من الإناث بالتعليم التجاري مقابل ٢٥٪ من الذكور, وفي التعليم الجامعي تتركز ٧٥٪ من الإناث في الكليات النظرية, مما يكرس حالة من النمطية تؤدي بدورها إلى التركيز في مهن بعينها، كما أن هذا التكدس في مجال تعليمي بعينه يؤثر على امكانية استيعاب سوق العمل لهذه الأعداد[٢]

من كل ذلك نخلص إلى أن ثمة عدم التوافق بين نتائج التعليم ومتطلبات سوق العمل، وهو ما يعطي لنا فكرة جيدة عن أن نظام التعليم في مصر يعد من أهم العراقيل المرتبطة ببطالة النساء.

٢_ سوق العمل وبطالة المرأة في مجتمع البحث

إذا كان النظام التعليمي في المجتمع المصري يعد أحد أهم الأبعاد المرتبطة ببطالة النساء في هذا المجتمع, فثمة متغير آخر يعد هو الآخر من الأبعاد المهمة في تحديد الإطار المجتمعي الذي تتبدى خلاله مسألة بطالة النساء في هذا المجتمع على وجه العموم, وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك عددًا من المتغيرات المهمة في سياق الحديث عن العلاقة بين سوق العمل وبطالة المرأة في مجتمع البحث.

جاء في مقدمة تلك العوامل أو المتغيرات قلة فرص العمل في منطقة سكن أفراد عينة البحث، يليها المتغير الخاص بصعوبة الحصول على فرصة عمل حكومي، ثم المتغير الخاص بعدم وجود خبرات تؤهل للحصول على العمل، ثم عدم وجود المهارات التي تتطلبها فرص العمل الموجودة، ثم عدم وجود شركة في منطقة سكن أفراد عينة البحث، وقد حصلت المتغيرات أو العوامل السابقة على تقدير مرتفع للغاية من قبل أفراد عينة البحث.

[١]) طاهر محمد الهادي وهبة الشحات دحروج (٢٠١٧)، مرجع سابق،ص١٧.
[٢]) إيمان وسيم عبد الوهاب حلمي, مرجع سابق , ص ١٩.

والحقيقة أن المتغيرات السابقة ليست هي الوحيدة الفاعلة في تحديد العلاقة بين بطالة المرأة في مجتمع البحث وسوق العمل السائد في هذا المجتمع, فقد حصلت مجموعة من المتغيرات الأخرى على تقدير يعتد بعد من قبل أفراد عينة البحث, جاء في مقدمتها المتغير الخاص بعدم وجود مزايا في العمل، يليه تدني الفرص التي يوفرها القطاع الخاص، يليه قسوة الشروط التي يفرضها القطاع الخاص، ثم وأخيرا تدني الأجور فرص العمل المتاحة.

وتعطي لنا المتغيرات أو المؤشرات السابقة دليلا مهما للغاية حول العلاقة بين سوق العمل وبطالة المرأة في مجتمع البحث

وعلى الرغم مما تشير إليه الدراسات السابقة من أن الأجيال الصاعدة من الفتيات أصبحت تقتحم سوق الشغل بأكثر قوة من سالفتها, فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن النساء قد حققن النجاح الكامل في حصولهن على فرص عمل داخل هذا السوق عند المقارنة بالرجال, وهو ما أكدته الدراسات من أن نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل متدنية، وهو تدني يؤكد وجود نقص في مساهمة النساء في سوق الشغل.[١]

إذن يمكن القول بكل اطمئنان أن سوق العمل في المجتمع المصري يعمل بشكل صريح ضد تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على فرص العمل, وتلك نتيجة تتفق تماما مع ما تشير التقارير الدولية (وبخاصة تقارير البنك الدولي)، والتي تؤكد أنه رغم أن عدد النساء اللائي يشغلن وظائف أصبح الآن أكثر من أي وقت مضى, وتراجعت أرقام البطالة بين الإناث إلى حد ما، لكن لا تزال المرأة المصرية تمثل تمثيلاً ناقصًا إلى حد كبير في القوى العاملة.[٢]

وفي الصدد ذاته يؤكد تقرير صادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي على ما خلصت إليه النتائج الميدانية في هذا البحث, حيث يؤكد المنتدى أن وضع مصر منخفض فيما يتعلق بوضع النساء بوجه عام، ومن ضمنها وضعها في سوق العمل. [٣]

---

[١]) سمير العيطة, مرجع سابق, ص ٢٣

[2]) World Bank (2014), Country Gender Analysis-Egypt ,op cit.

[3]) World Economic Forum (2017) The Global Gender Gap Report2017,op cit.

ومن هنا يمكن القول إن المرأة في مجتمع البحث تواجه بالكثير من التحديات التي تقلل من قدراتهن في سوق العمل المصري, وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بسوق العمل المرتبط بالقطاع الخاص, فكثير من المؤشرات التي كشفت عنها الدراسة الميدانية الحالية تحيل إلى أن القطاع الخاص لا يدعم عمل المرأة على النحو الذي ينمي من قدراتها، ويعزز من فرصتها في الحصول على عمل .

والقول السابق أيضًا تدعهم الدراسات حيث تؤكد دراسة حديثة لعادل شعبان أن مشاركة المرأة في سوق العمل المصري غير مشجعة للغاية, وأبرزت الدراسة العديد من المشكلات التي يطرحها سوق العمل بالنسبة للمرأة من قبيل انخفاض الأجور، وتركز عمالة المرأة في قطاعات بعينها خاصة في القطاع الخاص.[١]

ولا تعد مسألة إتاحة فرص العمل والأجور هي المشكلات الوحيدة التي تواجهها المرأة في سوق العمل بمجتمع البحث, بل ثمة معضلات أخرى تقلل من فرصة المرأة في هذا السوق, يأتي في مقدمتها تركز النساء في قطاعات عمل بعينها مثل القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، فنظرة إلى العمل السابق الذي كانت تعمل فيه أفراد عينة البحث سنجد أن أكثر من ثلثي حجم العينة كانت تعمل في أعمال هامشية بوصفهم بائعات في محلات وبائعات متجولات فضلا عن العمالة المنزلية والمشاغل وورش الخياطة ومصانع تعبئة المواد الغذائية، وهذا يؤكد لنا أن ثمة عراقيل حقيقية يطرحها سوق العمل المصري في وجه النساء الراغبات في العمل والباحثات عنه ولا يجدنه.

وتدعم النتيجة السابقة نتائج الكثير من الدراسات السابقة، فدراسة هبه نصار أكدت أن النساء ينحصرن في عدد محدود من المهن التي تقع في درجات منخفضة على السلم الوظيفي, فأكثر من ثلث النساء العاملات يشتغلن في القطاع الزراعي، ويتماشى ذلك مع الأوضاع التعليمية للنساء.[٢]

---

[١] عادل شعبان, مرجع سابق , ص ١٤

[٢] هبة أحمد نصار (٢٠١٦) واقع المشاركة الاقتصادية الموجهة للمرأة في جمهورية مصر العربية, مرجع سابق.

من هنا يمكن القول بأن المرأة في سوق العمل المصري تواجه بتحديات مركبة تتراوح ما بين افتقادها القدرات التعليمية اللازمة للحصول على فرص عمل داخل هذا السوق, ناهيك عن تفضيل سوق العمل الخاص وتحيزه ضد المرأة بشكل فج, وهو ما أكدته التقارير الدولية مثل تقرير البنك الدولي السالف الإشارة إليه، والذي أوضح أن مدراء المشاريع في القطاع الخاص يجدون أن الزواج والأمومة هم السبب الأول في عدم كفاءة عمل المرأة، فضلا عن تأكيدهم أن المرأة غير قادرة على القيام بالأعمال الشاقة.[١]

٣- الأسباب الاجتماعية- الثقافية لبطالة المرأة في مجتمع البحث:

استعرضت الباحثة في الجزء السابق مناقشتها لكل من دور النظام التعليمي وسوق العمل في تشكيل بطالة المرأة في مجتمع البحث, وتأتي هنا للجزء الأخير من النتائج الخاصة بدور الأسباب الاجتماعية والثقافية المشكلة لبطالة المرأة في هذا المجتمع, وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك عددًا من الأسباب التي حصلت على تقدير مرتفع للغاية من قبل أفراد عينة البحث, بوصفها أسبابًا لحدوث البطالة, في مقدمة تلك الأسباب جاء السبب الخاص بتفضيل أصحاب العمل لتشغيل الذكور دون الإناث, يليه السبب المتعلق بدور العادات في الحد من عمل المرأة، ثم السبب المرتبط بشيوع الاعتقاد بأن المنزل هو المكان الطبيعي للمرأة، فضلا عن شيوع الاعتقاد بعدم قدرة المرأة على منافسة الرجل في سوق العمل.

فضلاً عن ذلك كشفت النتائج الميدانية عن أن هناك أسبابًا أخرى حصلت على تقدير مرتفع من قبل أفراد عينة البحث، جاء في مقدمتها أن انشغال المرأة بالعمل داخل المنزل لا يعطي لها فرصة للعمل خارجه، يليه السبب المتعلق برفض المجتمع عمل المرأة في بعض المهن، يليه السبب الخاص بأن غالبية فرص العمل المتاحة تناسب الرجال أكثر من النساء، ثم وأخيرا وجود تقاليد ترى في أن عمل المرأة ليس منه أي فائدة.

وتعكس النتائج السابقة في مجملها الإطار الاجتماعي والثقافي الذي تتحرك فيه مشكلة بطالة المرأة في مجتمع البحث, وكما أوضحت الباحثة في الإطار النظري للدراسة فإن جانب

[١]) إيمان وسيم عبد الوهاب حلمي, مرجع سابق.

كبير من مشكلة بطالة المرأة في المجتمع المصري يعود إلى أسباب ذات طبيعية اجتماعية وثقافية في المقام الأول, وهذا لا يقلل من أهمية الاسباب المرتبطة بكل من التعليم وسوق العمل, ولكن يبرز الدور المحوري الذي تمارسه المتغيرات الاجتماعية– الثقافية في تشكل البطالة بالنسبة للمرأة عموما.

وتتفق وجهة نظر الباحثة تلك بما أكدته الدراسات السابقة من أن الانتقال إلى سوق العمل بالنسبة للنساء ما زال يتأثر بدرجات متفاوتة بالنموذج التقليدي للنوع والذي يقضي بأنه يجب على المرأة أن تتواءم مع الدور المحوري في الأسرة [١]

وقد أظهرت النتائج الحالية عددًا من الحقائق التي سبق، وألمحت إليها الدراسات والتقارير السابقة, من قبيل تكريس وجه النظر الاجتماعية التي تحصر النساء في تولي أعمال المنزل التقليدية[٢]، هذا إلى جانب شيوع ما يطلق عليه المهن الأكثر مناسبة للمرأة، فعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في مهن غير مناسبة لها سواء من حيث المهارات التي تتطلبها أو من حيث الاختلاط بين الرجال والنساء, كما في قطاع الفنادق أو المصانع, يحد من مساهمة المرأة في الاقتصاد[٣] حالة عدم التقبل تلك تنعكس بشكل سلبي للغاية على قدرة المرأة على الحصول على عمل.

ثمة متغيرات اجتماعية وثقافية كثيرة تدعم ما خلصت إليه الدراسة الراهنة من سطوة تأثير المتغيرات الاجتماعية – الثقافية في حدوث بطالة المرأة, فالنساء مثلا يتحملن مسئولية رعاية الأطفال وكبار السن والمهام المنزلية اليومية[٤]، وينجم عن ذلك توجهًا عامًا مؤداه تركيز المجتمع على تعلم الفتاة مهارات الأعمال المنزلية بدلاً من مهارات سوق العمل.[٥]

ولا تنحصر مسألة بطالة المرأة في مجتمع البحث على الموروثات الاجتماعية، بل تمتد أيضًا إلى المتغيرات ذات الطابع الثقافي, ومراجعة فاحصة لنتائج البحث الراهن تؤكد لنا

---

[١] جيزس ألكيزار وفرانسيسكوا بانزيكا وناتاليايويوفا (٢٠٠٩)، مرجع سابق.
[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٥)، تقرير التنمية البشرية .
[٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإسكوا (٢٠١٦)، موجز السياسات الاجتماعية ، مصدر سابق.
[٤] المجلس القومي للمرأة (٢٠١٧)، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، مصدر سابق
[٥] أميرة الحداد (٢٠٠٩)، ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي ، مرجع سابق.

سطوة تلك المتغيرات في تشكيل ظاهرة بطالة المرأة عموما ليس فقط في مجتمع البحث، بل وفي المجتمع المصري عموما.

ثمة توجه ثقافي عام مناهض لعمل المرأة, تلك هي الحقيقة التي لا تؤكد عليها الدراسات والتقارير السابقة, فنسبة كبيرة من المصريين تصل إلى ٨٢٪ كما تؤكد احدى الدراسات يرون أنه في حالة نقص فرص العمل تكون الأولوية للرجال في التشغيل.[١]

من كل ذلك يمكن القول إن ثمة متغيرات ثلاثة تساهم في تشكيل قضية بطالة المرأة في المجتمع المصري وهي: متغير التعليم. متغير سوق العمل، ثم متغير العوامل الاجتماعية–الثقافية، وعليه فإن أي محاولة جادة لوضع حلول لمشكلة بطالة المرأة في مصر يجب أن تنطلق من تلك الثلاثية, التي تتظافر معًا لتخلق حالة تجد فيها النساء صعوبة في التمكين الاقتصادي, وهو التمكين الذي يتطلب بادئ ذي بدء الحصول على القدرة اللازمة لهذا التمكين, ولا يمكن أن تتأتى تلك القدرة للمرأة بدون الحصول على العمل المناسب الذي يعزز من إمكانية تحقيق ذواتهن وامتلاكهن مصادر القوة الاقتصادية التي تمكنهن من العمل والاستقرار، ومن ثم التمكين.

التوصيات:

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة الراهنة من نتائج توصي الباحثة بالتالي:

[١]) مسح التحولات الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي, مركز بصيرة, مصدر سابقة.

١- ضرورة إعادة النظر في قوانين العمل، وبخاصة تلك التي تنظم العمل في القطاع الخاص, بما يدعم قدرة المرأة في الحصول على فرص متساوية مع الرجل في هذا القطاع الذي تتنامى قدرته بوصفه مشغلاً رئيسًا في المجتمع المصري.

٢- إعادة النظر في النظام التعليمي برمته، وبخاصة ما يتعلق بفرص تحقيق المساواة بين النوعين في التخصصات العلمية بما لا يدعم تركز الفتيات في تخصصات بعينها لا يطلبها سوق العمل.

٣- ضرورة التوسع في الجوانب التطبيقية داخل النظام التعليمي من خلال زيادة جرعة المقررات الدراسية المرتبطة بسوق العمل، والمؤهلة للتدريب بما يسمح للفتيات بالحصول على فرص عمل مناسبة لهن.

٤- ضرورة توجه الدولة نحو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتيح للمرأة الحصول على فرص عمل حقيقية تتوافق ومتطلبات سوق العمل من جهة وظروف المرأة العامة من ناحية أخرى، على أن يكون التوجه مصحوبًا بمزيد من التسهيلات، وبخاصة فيما يتعلق بالحصول على قروض ميسرة وذات فائدة منخفضة للغاية أو حتي إلغاء تلك الفوائد.

٥- قيام المؤسسات المعنية بالشأن النسوي -وبخاصة الأجهزة الإعلامية- بحملات توعوية مكثفة لتغيير التوجهات الاجتماعية- الثقافية السلبية الخاصة بعمالة المرأة, بما يدعم قدرتها في الحصول على فرص العمل أسوة بما هو متاح للذكور في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

<u>أولاً- تقارير دولية ومحلية:</u>

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧)، بحث القوى العاملة ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg/

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨)، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، الربع الأول يناير/فبراير/ مارس ٢٠١٨، ص ٢٠. متاح الرابط التال:

/https://www.capmas.gov.eg

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٨)، بيان بمناسبة اليوم العالمي للسكان، القاهرة, ص ٣. متاح على الرابط التالي: /https://www.capmas.gov.eg

- الامم المتحدة (٢٠٠٤)، تقرير الأهداف التنموية للألفية. التقرير القطري الثاني, وزارة التخطيط, مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة.

- الأمم المتحدة, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا"(٢٠١٢)، السياسة الاجتماعية المتكاملة: أسواق العمل وسياسة سوق العمل في منطقة الإسكوا، التقرير الرابع، الطبعة العربية، ص ١٥. متاح على الرابط التالي١٨:

http://socialprotection-humanrights.org/wp-content/uploads/2015/09/E_ESCWA_SDD_11_3_a.pdf

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإسكوا (٢٠١٦)، موجز السياسات الاجتماعية ٨" بطالة الشباب في المنطقة العربية. أسباب وحلول"، الطبعة العربية, بيروت, لبنان، ص ١٠. متاح على الرابط التالي:

https://www.unescwa.org/ar/publications

- المجلس القومي للمرأة (٢٠١٧)، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، الطبعة الأولى.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٦)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦" الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير"، الطبعة العربية, المكتب الإقليمي للدول العربية, ص٦٨.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٥)، تقرير التنمية البشرية "التنمية في كل عمل"، الطبعة العربية, الولايات المتحدة الأمريكية.

- جامعة الدول العربية, الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي، أدارة المرأة (٢٠٠٩)، التحديات التي تواجه مساهمة المرأة في التنمية الشاملة, ورقة مقدمة في ورشة عمل "تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية"، دمشق, ٦-٨تموز ٢٠٠٩، سوريا.

- صندوق النقد العربي (٢٠١٧)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد, ص ١٠. متاح على الموقع التالي الرابط التالي:
http://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2017

- لجنة وضع المرأة (٢٠١٠)، تمكين المرأة اقتصاديا في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الطبعة العربية.

- منظمة العمل العربية (٢٠١٤) التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية.آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية, الجيزة, جمهورية مصر العربية.

- مصلحة الاحصاءات العامة (١٤٢٧هـ), بحوث القوى العاملة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، متاح على الرابط التالي. www.planning.gov.sa .http://

ثانيا- كتب ودراسات:

- البشير عبد الكريم (٢٠٠٤)، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها, مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا, العدد الأول.

- البكر, محمد بن عبدالله(٢٠٠٧). البطالة والآثار النفسية دراسة ميدانية تحليلية. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب, المجلد ٢٦, العدد ٥١.

- الزامل, الجوهرة بنت فهد(٢٠١١). الآثار الاجتماعية لبطالة خريجات الجامعة وتصور مقترح لمواجهتها. منشورات جامعة الملك سعود.

- الزركوشي، نبيل ابراهيم (٢٠١٢)، البطالة والسياسات التربوية، مجلة الحوار المتمدين، العدد ٣٨٨٠،

- الخريف، رشود بن محمد (١٤٢٥هـ)، معدلات البطالة في المملكة: تباينها بين المناطق وتفاوتها بين الذكور والإناث، جريدة الرياض الاقتصادي، الاربعاء ٢٤ رجب ١٤٢٥هـ، العدد ١٣٢٢٨.

- الشراح, رمضان(٢٠٠٨).نحو دور أفضل للقطاع الخاص في معالجة البطالة وتوطين العمالة في دول الخليج. حالة الكويت. المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية, ١٧-١٨ مارس. جمهورية مصر العربية.

- الصبيح, هند صبيح براك(٢٠٠٨). حالة البطالة وإجراءات مكافحتها في دولة الكويت دراسة مقدمة لورشة عمل" البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. نحو استراتيجية للحد من آثارها, الدوحة. ٢١-٢٣ أكتوبر.

-العتيبي, محمد فهد(٢٠٠٦). علاقة البطالة بالأمن الوطن السعودي. رؤية المختصين للمشكلة وأساليب علاجها. رسالة ماجستير(غير منشورة).جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. متاح على الرابط التالي:

http://www.google.com.sa/url?sa=t&rct

-العمري, بسام وآخرون(٢٠٠٨[ب]).دور التعليم العالي في الحد من البطالة, دراسة مقدمة لورشة عمل" البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. نحو استراتيجية للحد من آثارها, الدوحة.

- الهاجري, هزاع مبارك(٢٠٠٨). الآثار الأمنية للبطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حالة قطر, فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية, نحو استراتيجية للحد من آثارها, الدوحة. ٢١-٢٣ أكتوبر.

- الهيتي, نوره عبد الرحمن (٢٠٠٨). دور صناديق دعم المبادرات الذاتية للشباب في حل مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون. دراسة مقدمة لورشة عمل" البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. نحو استراتيجية للحد من آثارها, الدوحة. ٢١-٢٣ أكتوبر.

- الوافي، لطيفة بهلول (٢٠٠٧)، البطالة في الوطن العربي: أسباب وتحديات، جامعة تبسة، تونس.

أميرة الحداد (٢٠٠٩)، ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي والتمييز ضدها في الأجر , ورقة سياسات.

-إيمان وسيم عبد الوهاب حلمي (٢٠١٣)، بطالة المرأة وطرق تمكينها اقتصاديا, المجلس القومي للمرأة, القاهرة.

- باري سيجل(١٩٩٠)، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهه نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ص٦١٥.

- باعشن, عبدالرحمن (٢٠١٠)، دراسة تحليلية للبطالة واثرها على المملكة العربية السعودية, متاح على الرابط التالي:

http://www.mcys.edu.sa/sites/ncys.ksu.edu.sa/files/emp15.pdt

- بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود(٢٠٠٣)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

- بلقاسم العباس (٢٠١٢)، تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دول الخليج العربي, المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية, سوق العمل والتحولات الديموغرافية, مسقط, سلطنة عمان.

- بن حسين, عبدالعزيز بن محمد أحمد(١٤٢٨هـ). البطالة ودورها في إحداث الجريمة. مجلة عرين الأمن, كلية الملك فهد الأمنية.

-بتول مطر عبادي الجبوري (٢٠٠٨) البطالة في مصر. واقعها والآفاق المستقبلية لحلها, القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, دورية فصلية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد, المجلد ٩ العدد٤،العراق.

- بلغرسة, عبد اللطيف موسى(٢٠١٢). سوق العمل الخليجي بين تحديات البطالة المحلية وفرص التكامل الإقليمي, مطبوعات كلية إدارة الأعمال, جامعة الملك فيصل, السعودية.

- تركي محمد العطيان(٢٠١٠)، البطالة وعلاقتها بالسلوك الاجرامي، دراسة نظرية على المجتمع السعودي، كلية الملك فهد الامنية- قسم العلوم الاجتماعية، الرياض.

- جيزس ألكيزار وفرانسيسكوا بانزيكا وناتاليايويوفا (٢٠٠٩) النساء والعمل في مصر. دراسة حالة لقطاعي السياحة وتكنولوجيا المعلومات, ورقة عمل, مؤسسة التدريب الأوروبية, الطبعة العربية, الاتحاد الأوروبي.

-جيمس جوارتيني وريجارد استروب (١٩٩٩)، الاقتصادي الكلي, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد, دار المريخ للنشر, الرياض.

-حسين, معاوية أحمد (٢٠٠٨)، الأثر الاقتصادي للبطالة (حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، دراسة مقدمة لورشة عمل "البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: نحو استراتيجية للحد من آثارها"، المنعقدة خلال الفترة من ٢١-٢٣ /١٠/٢٠٠٨، الدوحة، قطر.

- حسن صطفوف الشيخ (٢٠١٠١)، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة والعوامل المؤثرة فيها في سوريا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨ ، مجلة جامعةتشرين للبحوث والدراسات العلمية, المجلد ٣٢، ا لعدد ١.

-رمزي زكي (١٩٩٨)، الاقتصادي السياسي للبطالة. تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصر, سلسلة عالم المعرفة, العدد ٢٢٦، الكويت.

-سمير العيطة (٢٠٠٨)، التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطية والشراكة الأورومتوسطية, ترجمة سامي بغدادي, المنتدى النقابي الأورومتوسطي، دراسة ضمن مشروع التعاون النقابي الإقليمي الأورومتوسطي, مؤسسة سلام وتضامن سيرافين ألباغا, اللجنة النقابية العمالية والوكالة الأسبانية للتعاون الدولي, مدريد، أسبانيا .

- راجي اسعد (٢٠٠٨)، مقاربة لفهم ظاهرة البطالة في العالم العربي, المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية" ، ١٧-١٨ مارس, ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومنظمة العمل العربية, القاهرة.

- زايري بلقاسم (٢٠٠٩). أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل, مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة, مجلد ٢٣, العدد ٢.

-سميحة فوزي (٢٠٠٢)، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر, ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "التشغيل والبطالة في مصر" المركز المصري للدراسات الاقتصادية, ١٣-١٤ يناير، القاهرة.

- سمية أحمد علي عبد المولى (٢٠٠٩) تدعيم التعليم كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر, ورقة عمل مقدمة لبرنامج "المرأة والعمل" مركز الدراسات الاجتماعية, الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

- طاهر محمد الهادي وهبة الشحات دحروج (٢٠١٧)، تسرب الفتيات من التعليم, أزمة أمة والطريق إلى المستقبل, المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية, العدد ٦.

-عادل شعبان(٢٠١٢) سياسات التشغيل من منظور النوع الاجتماعي: المرأة والتشغيل في القطاع الرسمي, مؤسسة المرأة الجديدة.

-عبد الرحيم شيبى, و محمد شكورى (٢٠٠٨)، سوق العمل واثر السياسات الاقتصادية على معدلات البطالة, مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية, المجلد العاشر، العدد الثاني يوليو.

-عبد اللطيف بن عبدالله العبداللطيف (٢٠٠٦). التوظيف في سوق العمل السعودي. الواقع , العقبات, الحلول. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي, بجامعة الأزهر, العدد التاسع والعشرون, مصر.

- فاطمة على الكبيسي(٢٠٠٨). البطالة لدى الشباب القطري: الأسباب والنتائج, فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية, نحو استراتيجية للحد من آثارها , الدوحة. ٢١-٢٣ أكتوبر.

- ماهر عبد العال الضبع (٢٠١٢)، الإقصاء التعليمي وفقر القدرة لدى النساء. دراسة ميدانية مقارنة, المجلة العربية لعلم الاجتماع, مركز البحوث والدراسات الاجتماعية, جامعة القاهرة, العدد التاسع.

-مسح التحولات الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي, مركز بصيرة, ٢٠١٤

-محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم (٢٠٠٨) بطالة الشباب في الدول العربية, صندوق النقد العربي.

-محمد محمد البنا (٢٠١١)، البطالة بين السعوديين: الأنواع والأبعاد والحلول المقترحة، مجلة آفاق جديدة، العدد الأول، يناير.

- محمود محمد عبد الله كسناوي (١٤٢٩هـ)، تصور مقترح للحد من ظاهرة المتخلفين ومخالفي أنظمة الإقامة والعمل في المملكة العربية السعودية، كلية التربية- جامعة أم القرى.

- محمد عبد الله محمد سالم (٢٠٠٤). الكثافة السكانية وأثرها في تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع. دراسة تحليلية لدور المدن الجديدة في حلها, المؤتمر السنوي التاسع "إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين". كلية التجارة, جامعة عين شمس,٤-٥ ديسمبر, جمهورية مصر العربية.

-منصف شرفي (٢٠١١)، رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر, ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي "حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير, جامعة المسيلة, الجزائر, ١٥-١٦ نوفمبر.

- معاوية أحمد حسين (٢٠٠٨)، الأثر الاقتصادي للبطالة (حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، دراسة مقدمة لورشة عمل "البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: نحو استراتيجية للحد من آثارها"، المنعقدة خلال الفترة من ٢١-٢٣ /٢٠٠٨/١٠، الدوحة، قطر.

-محمد سعيد المريخي, (٢٠٠٨)، الإجراءات والمعالجات بشأن تخفيض معدلات البطالة في دولة قطر، دراسة مقدمة لورشة عمل "البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: نحو استراتيجية للحد من آثارها"، المنعقدة خلال الفترة من ٢١-٢٣ /٢٠٠٨/١٠ ، الدوحة، قطر.

-محمد جميل عمر (٢٠١١)، البطالة في سورية, أسبابها وسبل معالجتها مع إشارة خاصة إلى التجربة المصرية في مكافحة البطالة, مجلة النهضة, المجلد الثاني عشر, العدد الثاني.

- دار الخدمات النقابية والعمالية (٢٠١٣) المرأة العاملة المصرية ما بين ثورتين. خلفية عامة. متاح على الرابط التالي: http://www.ctuws.com

-مهدي القصاص(٢٠١٢). المصاحبات الاجتماعية للبطالة. متاح على الرابط التالي:
http://www.google.com.sa/url?sa=t&rct

-منير مطني العتيبي, (٢٠١٠). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي, دراسات تحليلية. المجلة التربوية, المجلد الرابع والعشرون, العدد ٩٤, ص ص ٢٥١ -٢٨٨.

-نورة أحمد البدور (٢٠٠٨). أسباب البطالة في الدول الخليجية. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة, فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية, نحو استراتيجية للحد من آثارها , الدوحة. ٢١-٢٣ أكتوبر.

-هيا بنت صالح العثيمين (مارس ٢٠١١). اتجاهات التدريب في سوق العمل السعودي. دراسة تحليلية في ضوء المفهوم المعاصر للتدريب التحولي, مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس, المجلد الخامس, العدد الثاني.

-هبة أحمد نصار (٢٠١٦) واقع المشاركة الاقتصادية الموجهة للمرأة في جمهورية مصر العربية, منظمة المرأة العربية , القاهرة.

-يحي, سعيد, بوقرة, رابح, وعلى, قرين(٢٠١٢). الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي. متاح على الرابط التالي:

http://www.google.com.sa/url?sa

ثالثا- المراجع الأجنبية:

- Blasco, Sylvie and Rosholm, Michael (2011). *The Impact of Active Labour Market Policy on Post-Unemployment Outcomes: Evidence form a Social Experiment in Denmark.* Aarhus University, Business and Social Sciences, Department of Economics and Business. Denmark.

- Ben Jelili, Riadh (2012). The *Arab Region's Unemployment Problem Revisited*. The Arab Planning Institute. Kuwait.

- El Gawady, Zeinab Mohamed (2012). *Anti- Unemployment Policies in Non-Oil Countries in*
the Middle East and North Africa. Arab Academy for Science & Technology) *Selected Countries*: Egypt, Jordon, Morocco and Tunisia.

- EU Organization for Development(2010). the costs of unemployment. a TUC briefing to mark the European Year for Combating Poverty and Social Exclusion.
- European Union Structural Funds ,National Program "Researches on Labour Market(2007). Causes and duration of unemployment and social exclusion. Agency of the University of Latvia ,,Institute of Philosophy and Sociology of the University of Latvia.
- Dietrich ,Hans (2012). *Youth Unemployment in Europe Theoretical Considerations and Empirical Findings*. Friedrich Ebert .
- Gabe, Thomas & Whittaker, Julie M (2012). Antipoverty Effects of Unemployment
Insurance. Congressional Research Service. www.crs.gov. 7-5700. R41777.
- Louis Cohen, Lawrence Manion and Keith Morrison (2005), Research Methods in Education, Fifth edition, Routledge Falmer, New York, p.95.
- United Nations Development Program, Zagreb (2006). Poverty, Unemployment and Social Exclusion.
- Nilsen, Oivind A. and Reiso, Katrine Holm (2011*). Scarring effects of unemployment*.NHH. INSTITUTT FOR SAMFUNNSØKONOMI Department of Economics .
- The ACEVO Commission on Youth Unemployment (2012). Youth unemployment. the crisis we cannot afford. ACEVO.1 New Oxford Street. London .
- Pervaiz ,Hina, M. S. , Saleem ,Zainab and Sajjad, Muhammad (2012). *Relationship of unemployment with social unrest and psychological distress: An empirical study for juveniles*. African Journal of Business Management Vol. 6 (7), pp. 2557-2564.
- Morin, Rich and Kochhar, Rakesh (2010*). The Impact of Long-term Unemployment Lost Income, Lost Friends—and Loss of Self-respect*. Pew Research Center. A Social & Demographic
Trends Report.
- Qayyum ,Waqqas (Winter 2007). *Causes of Youth Unemployment in Pakistan*. The Pakistan Development Review.46 : 4 Part. pp. 611–621
- Samuelson, paul A. and Nordhaus, William D, (1998), Economics, 6th ed., Irwin McGraw-Hill,p.243.
- Probst, T. and Barling, J. and Kelloway, K. and Frone, M. (2005), Economic stressors injbarling, Handbook of work stress London, Sage Publication, Inc, London,p.259.

- Card ,David (2011).Orig*ins of the Unemployment Rate :The Lasting Legacy of Measurement without Theory*. UC Berkeley and NBER.
- 17- Van Rensburg ,Gert & Letswalo ,Joyce (2010). *The market in Saudi Arabia*. Sub-directorate: Europe, Russia and Middle East Department of Agriculture, Forestry and Fisheries.
- World Bank (2014), Country Gender Analysis-Egypt ,opcit,p,22.
- World Economic Forum (2017) The Global Gender Gap Report2017,p.11. online: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2017.pdf
- World Bank (2014), Country Gender Analysis-Egypt ,p.21. online: http://econowin.org/wp-content/uploads/2016/04/Egypt_Gender_Analysis_GIZ.pdf
- World Economic Forum (2018) The Global Competitiveness Report 2017–2018, p.ix. online: https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018
- World Economic Forum (2016), the Global Gender Gap Report, p.11. online: http://www3.weforum.org/docs/GGGR[.....]Global_Gender_Gap_Report_2016.pdf

Abstract

This study dealt with shedding light on the most important societal determinants related to women's unemployment in Egyptian society in the period from the January 25 revolution to the end of 201٩, and the study posed a set of questions that in their entirety revolved around a limited number of those determinants crystallized through the following questions: What The most important characteristics of unemployed people in the research community? , And what is the role of the educational system in determining the problem of women's unemployment in the research community? What

is the role of the labor market in defining the problem of women's unemployment in the research community? What is the role of socio-cultural factors in shaping women's unemployment in the research community?

The researcher used the social survey method in the sample, and also used the questionnaire form, and the field study was applied to a sample of unemployed women from Mansoura, one of its villages, the Sinbillawain Center, and one of its villages.

The study concluded a number of results, the most important of which are:

- There are ten variables related to the educational system in relation to the problem of unemployment among members of the research sample, the most important of which is that scientific specialization is not required in the labor market, followed by the private variable that what the members of the sample have learned is not very beneficial in obtaining a job opportunity.
- There are a number of important variables in the context of talking about the relationship between the labor market and women's unemployment in the research community. The foremost of these variables is the lack of employment opportunities in the area of residence of the individuals in the research sample, followed by the variable on the difficulty of obtaining a government job opportunity.
- The most important socio-cultural reasons for women's unemployment are employers' preference for male employment, but not for females, followed in the second order by the reason related to the role of customs in limiting women's work, followed by the reason associated with the widespread belief that the home is the natural place for women.